نحو إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) : منهج تحليلى

دكتور
السيد أحمد السقا
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة طنطا

ملخص :

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ولقد تبنت الدراسة ثلاثة إفتراضات تتعلق بالتحسن المتوقع فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات فى ظل النموذج الجديد ، ومقدرة النموذج الجديد على توفير حاجات مراجعة القوائم المالية المتضمنة أنشطة المشتقات ، بالإضافة إلى إمكانية تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة أعمال المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، وذلك فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ .

ولقد اعتمدت الدراسة فى إختبار هذه الإفتراضات على تتبع أثر النموذج الجديد (SFAS No.133) فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات مقارنة بالممارسات المحاسبية السابقة ، وأيضاً تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد بعد إستعراض الإطار المحاسبى للنموذج الجديد وتقييمه . ولقد انتهت الدراسة إلى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة يحدد ما ينبغى أن تكون عليه هذه الإختبارات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط . ويتضمن الإطار الموسع إختبارات مستحدثة مقترحه وهى إختبارات التحوط ، وإختبارات ملائمة إدارة الخطر . كما يتضمن الإطار الإختبارات المتعارف عليها وهى إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية ، والإختبارات الأساسية لعمليات المشتقات ، بالإضافة إلى إختبار مستوى خطر المراجعة .

١. إطار البحث

١-١. المقدمه

تشير أدبيات التمويل والإستثمار إلى أن حقبة السبعينيات من القرن الماضى قد شهدت تقلبات حادة فى أسواق المال الدولية ، أدت إلى ظهور وإستخدام أدوات مالية جديدة أحدثت تغييراً جوهرياً فى طبيعة عمليات الإستثمار . ويطلق على هذه الأدوات المستحدثة الأدوات المالية المشتقة Financial Derivative Instruments ، أو مصطلح المشتقات Derivatives . وتستخدم هذه الأدوات لأغراض التحوط ضد مخاطر التقلبات فى معدلات الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم (١) .

وخلال حقبتى الثمانينيات والتسعينيات تزايد حجم التعامل فى أدوات المشتقات مع تزايد اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب . وأيضاً مع تزايد إقبال البنوك على التعامل فى المشتقات لأغراض تنويع وتحديث خدماتها المالية . ولأغراض تجسيد المشكلة والإقتراب منها نعرض المؤشرات التالية :

- بلغ حجم التعامل فى عقود المشتقات عام ١٩٩٦ ما يقترب من ثلاثين تريليون دولار أمريكى . ويفترض أن هذا الرقم يتضمن جميع الأدوات المشتقة فى جميع الدول وبجميع العملات . (Francesca, Taylor, 1996, xi)
- خسائر المشتقات التى جاءت فى تقارير بعض الشركات التى تتعامل فى الأدوات المالية المشتقة مثل خسائر Metallgesellschaft عام ١٩٩٤ والتى تراوحت ما بين ١ر٥ إلى ٢ بليون دولار أمريكى نتيجة التعامل فى مشتقات الطاقة فى محاولة لتقليل مخاطر شركات توزيع البترول . أيضاً خسائر بنك بيرنجز Barings Bank فى إنجلترا عام ١٩٩٥ والتى بلغت ٨٣٠ مليون جنيه إسترلينى نتيجة التعامل غير المرخص به فى أنشطة المشتقات . (Matto, 1997, P.5)

تكشف المؤشرات السابقة عن النمو السريع والمتزايد فى إستخدام المؤسسات المالية وغير المالية لأنشطة المشتقات . كما تكشف أيضاً عن وجود مستويات خطر عاليه مصاحبة لإستخدام الأدوات المالية المستحدثة . وبالتالى فإن هموم ومشاكل

التعامل فى المشتقات قد أثارت الحاجه إلى جهود بحثيه واسعة تغطى مجالات قضايا تقنين عمليات المشتقات ، فرض الرقابة على عمليات المشتقات ، بالإضافة إلى مجال الإلتزام . وتركز الدراسة الحالية فى مجالات فرض الرقابة والإلتزام بشأن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط باعتبارها تقع فى نطاق طبيعة ومسئوليات مهنة المحاسبة والمراجعة .

وعلى المستوى المحلى فى مصر ، وفى ظل موجة التعديلات التشريعية والتنظيمية لسوق المال فى الفترة الحالية ، أثيرت قضية الأدوات المالية غير التقليديه ، والتأكيد على إمكانية السماح بتداول بعض هذه الأدوات . ومن ثم تثور التساؤلات حول طبيعة تلك الأدوات ، والضوابط المطلوبة لضمان نجاحها ، ودور مهنة المحاسبة والمراجعة فى هذا المجال (٢) .

١-٢. طبيعة المشكلة والباعث على الدراسة

المشتقات أدوات مالية معقده تعتمد قيمتها على قيمة واحد أو أكثر من الأصول الأساسية أو المؤشرات المالية (Carmicheal et al., 1999, chap. 21) . تتسم الأدوات المشتقة بأنها أدوات محيرة Stealth Instruments ، غير واضحة ، مراوغه ، ويصعب فهمها بواسطه مستخدمى التقارير المالية .

(Todd, Swierninga, 1996, P.109)

تشير الدراسة الحالية إلى أن التعامل فى المشتقات المالية يثير عدداً من المشاكل والتحديات بالنسبه للمراجعين تتضمن مايلى :

أولاً - المشاكل المحاسبية التى تتعلق بالإعتراف بالمشتقات المالية المستخدمة لأغراض التحوط (تغطية الخطر) ، خاصة وأن معظم هذه الأدوات أدوات مالية مشتقة وليست أساسية ، تمثل غالبيتها إتفاقات لتحويل الخطر من طرف إلى آخر ، بدون الحاجه إلى تحويل الأداة المالية الرئيسية . بالإضافة إلى أن العديد منها يقوم على أحداث إحتمالية . أيضاً إختيار أساس تقييم الأدوات المالية المشتقه ، وكيفية إنعكاس أرباح وخسائر

المشتقات فى قائمة الدخل . بجانب كيفية الإفصاح عن عمليات المشتقات فى القوائم المالية أو خارجها .

ثانياً – ربما يكون التحدى الأكبر للمراجعين فى القرن الحادى والعشرين هو كيفية فهم وتقييم وقياس ما يعرف بالمعلومات الرخوية* Soft Information . وتتضمن أمثلة المعلومات الرخوية تلك المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ، أيضاً المعلومات التى تبين كيفية تأثر نماذج تقييم الأصول (التكلفة التاريخية ، القيمة العادله) بالمتغيرات الإقتصادية والبيئية الجديدة . قد يكون لهذه المعلومات إنعكاساتها على مستقبل المراجعة المالية ، خاصة مايتعلق بالتقرير والإفصاح عن عمليات المشتقات ، وما تثيره من مشكلات قياس وتقييم تمثل تحدياً كبيراً للمراجعين .

(Hyes et al., 1999, p.473)

ولقد تعاملت سلسلة معايير المحاسبة المالية التى صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مع عمليات المشتقات باعتبارها إحدى صور الأنشطة خارج الميزانية Off-Balance Sheet ، والتى تسبب صعوبات وتعقيدات للمراجعين بشأن مصداقية القوائم المالية وأمانة تمثيلها للواقع فى المنشآت التى تتعامل فى المشتقات المالية . وعلى ذلك جاءت مطالبات المراجعين وهيئات سوق المال وتنظيم تداول الأوراق المالية لمجلس معايير المحاسبة المالية بالحاجه إلى تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية .

وإرتباطاً بماسبق يرى الباحث أن صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) يعتبر حافزاً أو دافعاً لتتبع أثره فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية ، وفى تحسين فعالية عملية المراجعة من خلال توسيع إختبارات المراجعة . وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق ذلك من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة البحثيه التالية :

---

* تفسر الدراسة الحالية المعلومات الرخوية بأنها تلك المعلومات التى قد تنتقص من مصداقية القوائم المالية ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى .

(١) ما هى طبيعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط التى يجب أن يهتم بها المراجعون ؟ .

(٢) ما هو أثر صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية باعتبارها مشكلة رئيسية وعائقاً للمراجعين ؟ .

(٣) ما هى حاجات المراجعة التى يمكن أن يفى بها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS, No.133) ؟ .

(٤) ما مدى إمكانية تطوير إطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه إختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة ومساعدة المراجعين فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ؟ .

١-٣. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تطوير إطار موسع مقترح لما ينبغى أن تكون عليه إختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة ومساعدة مراجعى القوائم المالية المتضمنة لعمليات المشتقات .

ويتحقق الهدف الرئيسى من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١ - تناول المفاهيم الأساسية للمشتقات وأنشطة التحوط وأنواعها وخصائصها ومخاطرها التى يجب أن يهتم بها المراجعون .

٢ - إستعراض النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، وتتبع أثره فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات فيمايتعلق بغموض وعدم وضوح الممارسات المحاسبية السابقة باعتبارها مشكلة رئيسيه وعائقاً للمراجعين فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

٣ - تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يفى بها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .

١-٤. أهمية البحث

ترتبط أهمية البحث بارتياد منطقة بحثية هامه وشائكة وهى المشتقات المالية ، والتى لاتزال محل جدل ونقاش فى أدبيات المحاسبة والمراجعة لما تتسم به المشتقات المالية من تعقيد وتنوع وتشعب وتداخل ومستويات خطر عالية . وتكتسب هذه الدراسة قيمتها من تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (المعيار المحاسبى رقم ١٣٣) ، ومحاولة تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ضوء إهتمامات هذا النموذج وأثاره المتوقعة بغرض تفعيل عملية المراجعة . وعلى المستوى المحلى تكتسب الدراسة أهميه فى تهيئة ومساعدة المراجعين فى مصر للدخول فى بيئة المشتقات المالية مع إقتراب المشتقات من سوق المال فى مصر ، وتعامل البنوك المصرية فى بعض أنواع هذه المشتقات .

١-٥. منهج وأسلوب البحث

فى إطار محاولة الباحث للإجابة عن الأسئلة البحثية التى تمثل جوهر مشكلة البحث ، وتحقيقاً لأهداف البحث يتبع البحث المنهج التحليلى ، ويعتمد على الإستنباط والإستقراء معاً فى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ويستخدم البحث أسلوب الدراسة المكتبية معتمداً على الدوريات والمراجع العلمية ونشرات المعايير ذات العلاقة بمجال البحث .

١-٦. تنظيم البحث

إرتباطاً بأهداف البحث ومنهجه يتضمن تنظيم البحث مناقشة النقاط التاليه :

* الجوانب المفاهيمية للبحث

- الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط : المفاهيم الأساسية والإستخدامات والخصائص والمخاطر الملازمه للتعامل فى المشتقات .

- الإنعكاسات المحاسبية للمشتقات وأنشطة التحوط .
- المشتقات وأنشطة التحوط : القابليه للتحقق .

* الدراسات السابقة .
* إفتراضات الدراسة .
* تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . (SFAS No.133)
* تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .
* الإطار الموسع لإختبارات المراجعة .
* الخلاصة والنتائج والتوصيات .

٢. الجوانب المفاهيمية للبحث

٢-١. الأدوات المالية المشتقة: المفاهيم والخصائص

تشير دراسة (Francesca, 1996, P.2) إلى أن مصطلح "المشتقات" يذكر الممارسين بمصطلحات أخرى قريبة منه مثل الأدوات المالية خارج الميزانية Off-Balance Sheet Instrument ، المنتجات المالية Financial Products ، الهندسة المالية Financial Engineering ، الإستثمارات المالية الصفريه Zero Investment Securities ، وأدوات إدارة الخطر Risk-Management Instruments ، ورغم أن جميع هذه المصطلحات تعنى فى جانب كبير منها نفس الشئ ، إلا أن مصطلح "المشتقات" الأن أصبح يغطى جميع هذه المصطلحات . وبإيجاز فإن مصطلح "المشتقات" مسمى جديد لمجموعه من الأدوات الموثوق بها لإدارة الخطر . والمشتقات عبارة عن أدوات مالية تشتق قيمتها بشكل غير مباشر من قيم أدوات أخرى يطلق عليها الأصول الأساسيه أو المرتبطة قد تكون أسهما أو سندات أو سلع .
(Fabozzi & Modigliani, 1992, P.5)

تتضمن منظومة الأدوات المالية المشتقة عقود الخيارات Options ، عقود المستقبليات Futures ، العقود الآجله Forwards ، عقود المبادلة Swaps . ونعرض

فيمايلى للمفاهيم الأساسيه لهذه الأدوات (٣، ١٠٠-١٠٢) .

عقود الخيارات : هى عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما بيعا أو شراءً لقدر معين من أصل مالى فى تاريخ لاحق وبسعر محدد وقت التعاقد ، وذلك نظير دفع علاوة للبائع Permium عند تحرير العقد . وهذه العلاوة غير قابلة للرد سواء تم التنفيذ العقد أم لا .

عقود المستقبليات : هى عقود تعطى لمشتريها الحق فى شراء أو بيع أصل مالى أو عينى بسعر محدد مسبقاً على أن يتم التسليم فى تاريخ لاحق . ونادراً ما يتم تسليم الأصل محل التعاقد ، إنما تتم التسوية على أساس فروق الأسعار . ومن أمثلة هذه العقود تلك العقود الخاصة بالتحوط ضد مخاطر التغير فى معدلات الفائدة .

وتختلف عقود المستقبليات عن عقود الخيارات فى أن الأولى واجبة التنفيذ ، بينما الثانيه تعطى لمشتريها الحق فى تنفيذ العقد من عدمه . كما أنه فى عقود الخيارات لايجوز إسترداد العلاوة المدفوعة ، أما الهامش المبدئى الذى يودعه طرفى العقد المستقبلى لدى بيت السمسرة ، فإنه يمكن إسترداده فى حالة عدم تنفيذ العقد .

العقود الآجلة : هى العقود التى تعطى لمشتريها الحق فى شراء أو بيع قدر معين من أصل مالى أو عينى بسعر محدد مسبقا وبحيث يتم التسليم فى تاريخ لاحق . ومن أمثلة العقود الآجلة عقود الإستيراد والتصدير . وتعتبر عقود المستقبليات عقوداً آجله ، إلا أنها قابلة للتداول فى البورصة ، على خلاف العقود الآجلة التى يتفاوض طرفاها على شروطها بما يتفق وظروف كل منهما ، ومن ثم فهى لاتتداول فى البورصة .

إتفاقات المبادلة : وهى عبارة عن إتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية تتحدد وفقاً له قيمة الصفقه آنياً على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد فى تاريخ لاحق . ورغم ممارسة صانعى

السوق (المتخصصين فى البورصة أو التجار) لأنواع مختلفة من عمليات المبادلة ، إلا أن العمليات الخاصة بمعدلات العائد والصرف الأجنبى تمثل أهم أنواع تلك العمليات .

تتسم عقود المشتقات السابقة بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الأدوات المالية ، هذه الخصائص ينبغى إدراكها وفهمها ليس فقط بواسطه المتعاملين فى هذه العقود ، ولكن ينبغى أيضاً أن يكون المراجع فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات مدركاً ومتفهما لأهم خصائص عقود المشتقات (Winogard, 1995, p.75) وتتضمن هذه الخصائص مايلى :

١ - المشتقات إحدى صور العمليات خارج الميزانية . يتطلب تفهم ماهية المشتقات ضرورة التمييز بين الأدوات الأساسية Underlying والأدوات المشتقة . الأدوات الأساسيه أدوات مالية داخل الميزانية On-Balance Sheet ، وعادة ما تتصف بوجود مدفوعات نقدية ، كما أنه يتم إستردادها نقداً فى تاريخ الإستحقاق . وبالمقارنه بالأدوات المالية المشتقة ، فإن الكثير منها غالباً ما يكون خارج الميزانية Off-Balance Sheet اما لأنها لاتتضمن مدفوعات نقدية ، أو ربما تتطلب فقط مدفوعات نقدية مبدئيه صغيره . وبالتالى فإن المبالغ الواردة فى ميزان المراجعة قد لاتوضح النطاق الكامل لإشتغال المنشأة فى أنشطة المشتقات . بالإضافه إلى ذلك فإن عدم وجود أدوات الرقابة الضروريه بشأن تسجيل التغيرات فى أرصدة المشتقات يؤدى إلى عدم إكتشاف مكاسب أو خسائر جوهرية غير مسجلة .

٢ - الغموض والتعقيد فى عقود المشتقات . غالباً ما يتم تصميم عقود المشتقات كى تفى بحاجات معينه للمستخدم النهائى ونتيجة لذلك دائماً لايكون هناك وضوحاً بشأن كيفية إستخدام أداه مالية معينه ، كيفية تقييمها ، وكيفية المحاسبة عنها ، وما إذا كانت تحقق الأهداف الإقتصادية للتعامل منها أم لا . قد تتعرض المنشأة لسوء فهم الشروط والآثار الفعلية لعقد مشتقات معين ،

الأمر الذى يعرض المنشأة لمشاكل محتملة ، مع زيادة الغموض المحيط بإستخدام الأدوات المالية المشتقة .

٣ - الرافعة المالية . لقد توصل المهندسون الماليون إلى إيجاد فرص جديدة لتكبير إضافى للرافعة المالية الجوهرية التى تمثل بالفعل المشتقات المالية .

٤ - السيولة . فى بعض الحالات قد تتسم أسواق المشتقات بالسيولة مما قد يخلق مشاكل فى تقييم الأدوات المالية المشتقة ، وفى تقييم المراكز المتعلقة بها .

٥ - عدم وضوح القواعد المحاسبية والضريبية . لم تتمشى قواعد المحاسبة والضرائب عن المشتقات بشكل عام مع التطور السريع فى أنواع المشتقات وإستخداماتها . وفى الحقيقه فإن مصممى هذه الأدوات غالباً ما يحاولون الحصول على مزايا الجوانب الشاذه فى المعالجة المحاسبية والضريبية للمشتقات المالية .

٢-٢. المخاطر الملازمة للتعامل فى أنشطة المشتقات

المخاطر الملازمة للتعامل فى أنشطة المشتقات - مثل مخاطر الإئتمان ، مخاطر السوق ، المخاطر القانونية ، مخاطر الرقابة - هى نفسها المخاطر الملازمة لأكثر الأدوات المالية شيوعاً . إلا أن عمليات المشتقات لها ملامح وخصائص معينه تجعل قيمة المشتقات أكثر تقلباً من الأدوات المالية الأخرى ، وبالتالى تكون مخاطرها أكثر تعقيداً وتداخلاً .

ويتضمن تقرير لجنة (AICPA, The Financial Task Force of The Accounting Standards Executive Committee, 1994, pp.5-6) مناقشة المخاطر الملازمة للتعامل فى أنشطة المشتقات وذلك على النحو التالى :

(١) مخاطر الإئتمان Credit Risk . يتعلق هذا الخطر بالخسائر الإقتصادية التى قد يعانى منها المستخدم النهائى إذا فشل الطرف المقابل فى الوفاء بالتزاماته المالية وفقاً للعقد . وغالباً ما تحدد المنشآت خطر الخسارة هذا بتكلفة إحلال المشتقات ، أى القيمة السوقية الجارية لعقد مماثل .

(٢) مخاطر السوق Market Risk يتعلق هذا الخطر بشكل كبير بالخسائر

الإقتصادية الناتجه عن التغيرات المعاكسة فى القيمة العادلة للمشتقات . وتتضمن المخاطر المرتبطة هنا مخاطر سعر السوق ، مخاطر الأساس ، مخاطر السيولة ، ومخاطر التقييم أو النموذج . تتعلق مخاطر سعر السوق بالتغيرات فى مستوى الأسعار الناشئه عن تغيرات سعر الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبى ، أو أسعار الأصول المرتبطه بالأداة المالية المشتقه مما يؤثر فى قيمة عقود المشتقات ذاتها . مخاطر الأساس تتعلق بالآثار المختلفه لقوى السوق على أداء أو قيمة اثنتين أو أكثر من الأدوات المالية المميزه يتم إستخدامها معا فى مجموعه . مخاطر السيولة تتعلق بالتغيرات فى مقدرة المنشأة على بيع الأداة المشتقه أو التخلص منها مما يؤثر على قيمتها . وقد يرجع ذلك إلى وجود خلل فى العقود ذاتها . أما خطر التقييم أو خطر نموذج التقييم فهو الخطر المرتبط بعدم سلامة أو ذاتيه النماذج المستخدمه والإفتراضات المستخدمه لتقييم المشتقات .

(٣) المخاطر القانونية Legal Risk . تتعلق هذه المخاطر بالخسائر الناتجه عن تصرف قانونى أو نظامى يجعل الأداء غير شرعى بواسطة المستخدم النهائى أو الطرف المقابل فى ظل شروط العقد . أى أنها مخاطر ترجع إلى عدم توخى الدقة والحرص عند توثيق عقود المشتقات ، وأيضاً إلى عدم القدرة على تنفيذ أحكام القضاء عند التعثر أو الإفلاس (٣، ١٠٧) .

(٤) مخاطر الرقابة Control Risk . تتعلق هذه المخاطر بالخسائر التى تنتج عن فشل (أو غياب) أدوات الرقابة الداخلية التى تمنع أو تكشف المشاكل (مثل الخطأ البشرى ، المخالفات ، أو فشل النظام) التى تعوق المستخدم النهائى عن تحقيق أهدافه المستقبلية أو إعداد التقارير المالية أو أهدافه القانونية . مثل هذا الفشل يمكن أن يثار على سبيل المثال – نتيجه عدم فهم المستخدم النهائى للخصائص الإقتصادية للعقود . أيضاً نقص أدوات الرقابة الملائمة يمكن أن يؤثر أيضاً على مدى مصداقية المعلومات المالية المنشورة بشأن المشتقات بسبب الإخفاق فى منع أو إكتشاف الأخطاء أو المخالفات فى التقارير المالية .

أخيراً قد يتأثر المستخدم النهائى سلباً إذا فشلت أدوات الرقابة فى منع أو إكتشاف حالات عدم الإلتزام بالعقود ، والقوانين والتنظيمات المرتبطة بعمليات المشتقات . قد يؤدى الفشل فى فهم المشتقات المستخدمه إلى تصميم أدوات رقابية غير ملائمة على إستخداماتها .

٢-٣. أنشطة التحوط : ماهيه وإستراتيجية التحوط

لقد حدث نمواً سريعاً فى أنشطة التحوط بسبب التطور السريع والمتزايد فى إستخدام الأدوات المالية وتعرض كثير من الشركات لمجموعة من المخاطر . وفى هذا الشأن تثار أسئله عديده تتعلق بماهية التحوط ، المخاطر التى يتم التحوط منها ، آليه التحوط ، وأسباب الطلب على محاسبة معينه عن أنشطة التحوط . التحوط قد يعنى أشياء مختلفه بالنسبه لأفراد مختلفين . ومع ذلك يمكن تمييز مفهومين للتحوط : (Todd & Swierninga, 1996,p.96)

الأول : الحماية من (تغطية) الخسارة . وهنا يتعين على الإدارة أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتغيير أو تقليل الخطر .

الثانى : التحوط أداه لتعديل أو تسوية الخطر بدلاً من تقليله . وطبقاً لهذا المفهوم يعتبر التحوط أداه لإنجاز ما يعتقد بأنه المستوى المرغوب من التعرض للخطر ، والذى قد يكون أقل أو أعلى من المستوى الذى قد تتعرض له المنشأة بدون الإشتغال بالتحوط .

أغلب أنشطة التحوط تكون موجهة نحو مخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر الصرف الأجنبى ، مخاطر سعر السلعة . ومع ذلك هناك طريقه أخرى للتفكير فى تعرضات المنشأة للمخاطر بخلاف المخاطر السابقة ، يطلق عليها مخاطر تغير القيمة العادله ، مخاطر التدفقات النقدية . تنشأ مخاطر القيمة العادلة من أن أغلب الأصول والإلتزامات الحاليه للمنشأة تتعرض لتغير فى القيمة العادلة أو فى سعر العنصر . أما مخاطر التدفقات النقدية فتنشأ من تعرض العمليات المتوقعه لخطر التغير فى التدفقات النقدية المتوقعة .

تعكس المفاهيم السابقه للتحوط ، والمخاطر التى يتم التحوط ضدها ، إعتبار

أنشطة التحوط إستراتيجية دفاعيه تستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق إيجاد العلاقة المتوازنة بين الخسائر والمكاسب على مراكز معينة (الأصول ، الإلتزامات ، العمليات المتوقعه) . ويشير (Campbell & Kracaw, 1992, p.223) إلى أن تصميم إستراتيجية التحوط تتطلب إتخاذ قرارين أولهما : إختيار أداة التحوط الملائمة للإستخدام لأغراض التحوط ، وثانيهما : إختيار الحجم الملائم من أداة التحوط والذى يجب الحصول عليه .

إرتباطاً بماسبق فإن المشكلة الرئيسيه للتحوط تكمن فى تصميم الإستراتيجية التى تمكن المنشأة من وضع مزيج مرغوب فيه من العوائد والمخاطر . وعلى ذلك فإن قرار التحوط يعتبر مشابها لأيه قرار إستثمار يتطلب تحقيق التوازن بين المكاسب والمخاطر المتوقعة .

ويرجع الطلب على أهمية وجود محاسبه معينه عن أنشطة التحوط إلى الجدل والإختلاف الذى لازال فى الفكر المحاسبى بشأن الإعتراف والقياس المحاسبى المرتبط بهذه الأنشطة ، بالإضافه إلى متطلبات الإفصاح .

(Goldberg, et al., 1995, p.12)

٢-٤ . الإنعكاسات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط .

يثير التعامل فى الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط عدداً من المشاكل المحاسبية تسبب صعوبات كبيرة للمراجعين عند التحقق من سلامة التأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المشاكل مايلى :

(١) مشكلة الاعتراف المحاسبى بالأدوات المالية المستخدمه لأغراض التحوط (تغطية الخطر) فيمايتعلق بالإعتراف بها كأصول أو إلتزامات فى الميزانية . ويعزى ذلك إلى أن الكثير من هذه الأدوات تعتبر أدوات مالية مشتقة وليست أدوات مالية أساسية ، لأنها فى غالبيتها تمثل إتفاقات أو ترتيبات لتحويل الخطر من طرف لآخر دون الحاجه إلى تحويل الأداة المالية الرئيسيه محل الإتفاق . بجانب أن العديد من هذه الأدوات تقوم على أحداث إحتماليه أو طارئة .

(٢) مشكلة القياس المحاسبى للمشتقات المالية ، والتى تتعلق بما إذا كان يتم تقييم الأدوات المالية المشتقة بإستخدام نفس الأساس المستخدم فى تقييم الأدوات المالية الأساسيه أم بإستخدام أساس آخر مستقل . وما إذا كان يتم الإعتماد على التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة . أيضاً كيفية إنعكاس أرباح أو خسائر المشتقات فى قائمة الدخل .

(٣) مشكلة الإفصاح المحاسبى ، والتى تتعلق بالمعلومات التى يجب الإفصاح عنها ، هل يتم الإفصاح فى متن القوائم المالية أم فى الإيضاحات والمذكرات المتممه لها خاصه المعلومات المتعلقه بالمخاطر المالية للمشتقات .

ويرى الباحث أن المشكلات الثلاثة تقدم تفسيراً مقبولاً لأسباب الطلب على محاسبة معينه عن أنشطة التحوط وفقاً لمتطلبات معينه تحددها معايير المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط . وسوف تقدم الدراسة لاحقاً عرضاً لمثل هذه المتطلبات وفقاً للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية .

٢-٥ . الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط : القابلية للتحقق

يشير تقرير (ASOBAT, 1966, p.7 , 10) إلى أن خاصية القابلية للتحقق يجب أن تتوافر فى المعلومات المحاسبية قبل أن تخضع للفحص المراجعى . ولقد سبق ذلك إشاره (Mautz, Sharaf, 1961, pp.43-44) إلى إفتراضات المراجعة متضمنة إفتراض قابلية القوائم المالية للتحقق ، موضحين أن عدم قابلية البيانات المالية للتحقق يجعل المراجعة لامبرر لوجودها .

تتطلب خاصية القابلية للتحقق إستيفاء شرط الإثبات بالدليل ، بمعنى إمكانية إقامة الدليل على صدق أو كذب ما تحتويه المعلومات المحاسبية . وبالتالى فإن الإثبات معناه أن يجد المراجع قرينه موضوعيه للحكم على هذه المعلومات . فأدلة الإثبات تمثل كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيمايتعلق بمطابقة ما يتم عرضه من معلومات مالية للحقائق الإقتصادية . ولقد أكد ذلك ما يتطلبه معيار المراجعة رقم (٢١) SAS - 21 من قيام المراجع بجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والصالحة .

وتشير الدراسة الحاليه إلى أن جمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والصالحه تعتبر من أهم مشكلات المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات خاصه وأن الكثير من الأدوات المشتقة تأخذ طبيعة العمليات خارج الميزانية . وبالتالى يجب على المراجع أن يقوم بتحديد إختبارات المراجعة الملائمه التى تساعده فى توفير الأدله والقرائن المطلوبة التى تتعلق بصدق القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، ومن أمانه تمثيلها للواقع الإقتصادى ، وتقرير ما إذا كانت القوائم المالية خاليه من الأخطاء والمخالفات أو التحريفات الجوهرية نتيجة التعامل فى الأدوات المالية المشتقه . وهذا ما تسعى إليه الدراسة فى الأجزاء التاليه .

٣. الدراسات السابقة

على الرغم من أن الأدب المراجعى يتضمن كتابات عديدة تتعلق بدور المراجع بشأن الإستثمارات المالية التقليديه ، إلا أنه يعانى نقصاً واضحاً فى الدراسات والبحوث التى تتعلق بدور المراجع بشأن الأدوات المالية الحديثة . لقد أظهر المسح المكتبى – فى حدود إطلاع الباحث – فى مجال الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط ندرة الدراسات والبحوث المتعلقة بدور المراجع فى هذا الشأن . إلا أن ذلك لايجعلنا ننكر أو نسقط حق الجهود البحثية السابقه فى هذا المجال والتى تمثل مصدراً خصباً لإثراء الدراسة الحالية وتكوين افتراضاتها البحثيه . ونعرض فيمايلى لأهم الدراسات والتقارير التى يتضمنها أدب المراجعة فى هذا المجال .

١. دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكى (GAO) عام ١٩٩٤ .

فى مايو ١٩٩٤ أعد مكتب المحاسبة العام الأمريكى GAO تقريره عن المشتقات المالية : التصرفات المطلوبه لحماية النظام المالى . اعترفت الدراسة بأهمية المشتقات بالنسبة للأطراف المشاركه فى السوق . وجاء فى الصفحة السادسة من التقرير مايلى :

تخدم المشتقات وظيفة هامة فى أسواق المال العالمية ، وتزود

المستخدمين النهائيين بفرص ومقومات الإدارة الأفضل للمخاطر المالية لأنشطتهم التجارية . النمو السريع والزيادة المعقدة فى عمليات المشتقات تكشف عن الزيادة فى طلب المستخدمين النهائيين لأفضل طرق إدارة المخاطر المالية ، وأيضاً تكشف عن المقدرة المتجددة لصناعة الخدمات المالية فى تلبية طلبات السوق . وعلى الرغم من أهمية المشتقات فإنها تعرض النظام المالى للمخاطر كما جاء فى بعض التقارير الحديثه عن الخسائر الكبيره التى أحدثتها بعض المشتقات للمستخدمين النهائيين .

وأمام إعتبارات أهميه المشتقات والمخاطر المالية الملازمه للتعامل فيها ، قام مكتب المحاسبة العام الأمريكى بدراسته متضمنة الأهداف التالية :

(١) تحديد نطاق وطبيعة إستخدام المشتقات المالية .

(٢) تحديد مخاطر المشتقات التى تتعرض لها المنشآت والنظام المالى .

(٣) تحديد ما إذا كانت هناك فجوات أو عدم إتساق فى تنظيم وتقنين عمليات المشتقات .

(٤) تحديد مدى ملائمة المبادئ المحاسبية التى تعد على أساسها التقارير المالية لأغراض تزويد المشاركين فى السوق والمستثمرين بالمعلومات المتعلقه بإستخدام المنشأة للمشتقات المالية بشكل سليم .

(٥) تحديد إنعكاسات الإستخدام الدولى للمشتقات على القوانين والتنظيمات الأمريكية .

ولقد انتهت دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكى إلى تقديم بعض النتائج أهمها :

أولاً - تتحمل مجالس الإدارات والإدارات العليا المسئولية الأساسيه عن إدارة مخاطر الأدوات المالية المشتقه ، وبالتالى من الضرورى أن يكون لديها أدوات الرقابة الداخلية التى تساعدها فى الوفاء بهذه المسئولية . بالإضافة إلى ذلك ينبغى أن تطالب القوانين والقواعد المنظمة المتعاملين فى الأدوات المالية المشتقه

فى السـوق الموازيه OTC بالإذعان لمجموعة معروفة من المعايير الأساسيه لإدارة الخطر بطريقه فعاله .

ثانيـاً – عدم ملائمة متطلبات إعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية المشتقه ، ويتعين على مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن يطور مشروعاً شاملاً لمعايير ومبادئ وقواعد المحاسبة عن المشتقات المالية .

ثالثـاً – ينبغى عمل موازنة سليمة بين السماح بإستخدام الأدوات المالية المشتقه وتوفير الحماية والأمان والسلامة للنظام المالى .

رابعـاً – تطوير القوانين والقواعد المنظمه بشأن التعامل فى أنشطة المشتقات فى الولايات المتحده بدون التنسيق مع المنظمين الخارجيين سوق يقلل من فعالية هذه القوانين والقواعد .

٢ – تقرير فريق العمل على المشتقات – اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة – المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٤ .

استعرض التقرير أنواع عقود المشتقات التى تضم عقود المستقبليات ، العقود الآجلة ، عقود المبادلات ، وعقود الإختيار ، بالإضافه إلى العقود المالية الأخرى التى تحمل خصائص مشابهة بإعتبارها أدوات هامه للإدارة المالية فى كثير من المنشآت .

وأوضح التقرير أسباب إستخدام المشتقات والتى تتمثل فى أن الأدوات المالية المشتقه يمكن أن تساعد الكثير من المنشآت فى إدارة المخاطر المالية إذا تم إستخدامها ومراقبتها بشكل سليم . ويعتبر ذلك سبباً رئيسياً لإستخدام المشتقات .

أيضاً سبب آخر للقبول الواسع للمشتقات هو ما تتميز به من مرونه ، كثير من المشتقات عبارة عن عقود خاصة بين طرفين ، ولهذا ، فإن الشروط التى يتم الإتفاق عليها يمكن أن تواجه إحتياجات إدارة خطر معين لكلا الطرفين .

ولقد أثارت الدراسة عدداً من الأسئله والإستفسارات المتعلقه بمدى ملائمة الإرشادات المحاسبية الخاصة بالمشتقات . ولقد حددت الدراسة ما يقع فى نطاق نشاط أو مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة المتعلقه بالأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط فى المجالات الثلاثه التاليه :

أولاً - الرقابة الداخلية على عمليات المشتقات .

ثانياً - مدى إستيفاء التقارير المالية متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية لأنشطة المشتقات بغرض مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمى التقارير المالية .

ثالثاً - كيفية مباشرة عمليات المراجعة للقوائم المالية فى المنشآت التى تشتغل بعمليات المشتقات .

وفى إيجاز تركزت إهتمامات التقرير فى جانبين :

أولهما : الأدب المحاسبى المتعلق بالمشتقات المالية ، ويتضمن ذلك معايير المحاسبة المالية أرقام ٥٢ ، ٨٠ ، ١١٩ التى تتعلق بالمحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية .

ثانيهما : الأدب المراجعى الذى يمكن تطبيقه على المشتقات المالية فى سياق مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . ويتضمن ذلك معايير المراجعة أرقام ٧٣ (إستخدام عمل خبير متخصص) ، ٢٢ (تخطيط عملية المراجعة) ، ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، ٥٥ (إعتبارات الرقابة الداخلية) ، ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) ، ٥٣ (مسئولية المراجع عن إكتشاف الأخطاء والمخالفات) ، ٣١ (أدلة الإثبات) والمعدل بالمعيار رقم ٨٠ .

٣. دراسة AICPA - Audit Alert (1994)

فى سبتمبر ١٩٩٤ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية An Alert يحث المنشآت التى لها تعاملات جوهريه فى الأدوات المالية - وبشكل خاص المشتقات - على إستعراض وفحص افصاحاتها الحاليه ، وأن تأخذ بعين الإعتبار التحسينات التى يمكن عملها فى التقارير المالية التقارير لعام ١٩٩٤ . ولقد شجع هذا الإصدار المنشآت لتأخذ بعين الإعتبار التنفيذ السريع للإفصاحات المقترحه عن الأدوات المالية المشتقه .

يوفر إصدار Audit Alert بعض المقترحات للمراجعين عند القيام بمراجعة أيه

منشأة تختص بأنشطة تتضمن الأدوات المالية المشتقه . ولقد قدمت الدراسة بعض الأمثلة لعوامل الخطر الكامنه فى أنشطة المشتقات . كما أوضحت الدراسة إختلاف المحاسبة عن المشتقات المستخدمه بغرض التحوط عن تلك المستخدمه بغرض المضاربة . كما أشارت الدراسة إلى أن نطاق إستخدام المنشأة للمشتقات والتعقيد النسبى فى الأدوات المستخدمه تعد عوامل أساسيه فى تحديد مستوى الخبرة المطلوبه لرقابة وإدارة أنشطة المشتقات .

ولقد انتهت الدراسة بعرض بعض نماذج الأسئلة التى يمكن أن يستخدمها المراجعون عند مناقشة الإدارة العليا ، أعضاء مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة والتى وضعها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA ، والتى تتعلق بطبيعة ونطاق إستخدام المشتقات وحدود المسئولية عنها ، الرقابة على أنشطة المشتقات ، أيضاً مدى ملائمة الإفصاحات فى القوائم المالية .

٤ - دراسة Winograd & Herz, (1995)

عرضت الدراسة فى بدايتها أمثله للكوارث والأزمات التى احدثتها المشتقات المالية خاصه الناتجه عن الإستخدام غير السليم وغير المرخص به للمشتقات فى بنك Barings فى إنجلترا عام ١٩٩٥ . وأوضحت الدراسة أن إستخدام المشتقات المالية لايقتصر على صناعة الخدمات المالية ، إنما يتسع إستخدامها فى صناعات وأنشطة أخرى ، كما أنه لايقتصر إستخدامها على الشركات الكبيرة .

وقد أشارت الدراسة إلى أن تزايد إستخدام الأدوات المالية المشتقه والتقرير عن خسائر المشتقات المالية قد أدى إلى توجيه الأسئله والإستفسارات إلى المراجعين عن نطاق إستعراضهم لأدوات الرقابة ، وإختبار العمليات المتعلقه بالمشتقات ، كما تناولت الدراسة عدداً من خصائص المشتقات التى يجب أن تلقى إهتماماً من المراجعين ، بالإضافه إلى بيان أهداف المراجعة ، وإختبارات الرقابة ، بالإضافه إلى إختبار عمليات وأرصدة المشتقات .

ولقد انتهت الدراسة إلى أن المشتقات ليست بدعه عابره ، ولكنها جزء متكامل فى إدارة الشركة للمخاطر فى حقبه التسعينات وما بعدها . وهكذا يتعين على

المراجعين الإقتراب من المشتقات ليس فقط بشكل إضافى ضيق فى خطة المراجعة ، ولكن كجزء مستمر ومتكامل فى عملية المراجعة . وبالتالى تظهر أهمية تطوير إطار أساسى لمواجهة مشكلات المراجعة .

٥ – دراسة عطية ، أحمد محمد صلاح (١٩٩٨)

تناولت الدراسة الأدوات المالية المشتقة باعتبارها تحد جديد للمراجعين يستوجب وضع إطار لعملية المراجعة من شأنه توفير الحلول للعديد من المشكلات المترتبة على ظهور ذلك النوع من الأدوات المالية ، والتى تزيد بدورها من مخاطر عملية المراجعة .

إستهدفت الدراسة مناقشة الأهداف المنشوده من مراجعة عمليات المشتقات ، وتطوير إطار مقترح لمراجعة عمليات المشتقات . ولقد انتهت الدراسة إلى أهمية الأخذ بالمفهوم الواسع للمراجعة عند تحديد أهداف مراجعة عمليات المشتقات بما يستدعى الخروج من بوتقة مجرد إبداء الرأى الفنى المحايد فى القوائم المالية إلى بث الإطمئنان فى قلوب المستثمرين وباقى فئات مستخدمى التقارير المحاسبية فيمايتعلق بالمخاطر المحيطة بثروة المنشأة نتيجه دخولها أسواق المشتقات .

يكشف إستعراض الدراسات والتقارير السابقه أنها بشكل عام تفتقد تحقيق الإتساق والتوافق بين التطور السريع فى إستخدام المشتقات وملاحقه معايير المحاسبة والمراجعة لهذا التطور (بطء إستجابه مهنة المحاسبة والمراجعة) ، الأمر الذى أدى إلى قلة الإرشادات المتاحه فى شكل معايير محدده لممارسات المحاسبة والمراجعة لهذه الأدوات المالية المستحدثه ، وبالتالى فإن الدراسات السابقه قد تعاملت بشكل غير كامل مع مشكلات مراجعة المشتقات المالية ، فيمايتعلق بتعيين هذه المشكلات ، تحديد المدخل الملائم لتعامل المراجع مع هذه المشكلات فى ضوء طبيعة الأدوات المالية المشتقه والمخاطر المتلازمه لعمليات المشتقات ، وذلك فى ضوء تفهم المراجع لخصائص التعامل فى أنشطة المشتقات .

ومن ناحية أخرى هامه نجد أن الدراسات السابقة قد جاءت فى الفترة التى سبقت صدور المعيار الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No : 133) عام ١٩٩٨ . وبذلك فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات

السابقة فى تتبع أثر صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطه التحوط ، بإعتباره أحد المتطلبات المحوريه لتحقيق المراجعة الفعاله لعمليات المشتقات ، وذلك من خلال تبنى الدراسة الحالية لمنهج توسيع إختبارات المراجعة تحقيقاً لأهداف المراجعة فى ظل إهتمامات المعيار الجديد (SFAS No.133) والآثار المتوقعه لإستخدامه فى إعداد التقارير المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

٤. إفتراضات البحث

إرتباطاً بمشكلة البحث ، وتحقيقاً لأهدافه ، وفى ضوء الجوانب المفاهيمية السابقة والدراسات ذات العلاقة ، تم إشتقاق الإفتراضات البحثية التالية :

(١) من المتوقع أن يوفر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) تحسنا فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات .

(٢) النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحول (SFAS No.133) قادر على الوفاء بمتطلبات وحاجات مراجعة القوائم المالية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

(٥) إمكانية تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .

٥. تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133)

٥-١. الإطار المحاسبى للمعيار

فى ١٥ يونيو ١٩٩٨ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم ١٣٣ (SFAS No.133) . ولقد حل هذا المعيار محل المعيار رقم (٨٠) ، والمعيار

رقم (١٠٥) ، والمعيار رقم (١١٩) ، وجزء من المعيار رقم (٥٢) المتعلق بعقود التبادل الآجلة . كما أنه يعدل المعيار رقم (١٠٧) المتعلق بالافصاح عن الأدوات المالية ، أيضا يعدل معايير أخرى عديدة . ومما هو جدير بالذكر أن الممارسات المحاسبية في ظل المعايير التي حل محلها أو تم تعديلها بالمعيار الجديد رقم (١٣٣) كانت تعاني صعوبات الافتقار الى الوضوح ، ونقص الارشادات الملائمة ، وعدم الاتساق الداخلي ، بالاضافة الى صعوبة تعريف وتحديد ما يتم اعتباره تحوطاً .

(Willson & Smith, 1997, p. 69)

يوفر المعيار رقم ١٣٣ متطلبات المحاسبة واعداد التقارير بالنسبة للأدوات المالية المشتقة، والأدوات المشتقة التي تستخدم لاغراض الحماية أو التحوط Hedging . ويتطلب المعيار التقرير عن الأدوات المالية المشتقة كأصول أو التزامات في الميزانية بالقيمة السوقية العادلة . وإذا لم تستخدم المشتقات لأغراض الحماية أو التحوط ؛ فانه يتم التقرير عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات كجزء من الدخل من العمليات المستمرة . أما اذا كانت المشتقات تستخدم كـ " تحوط " ، فان المحاسبة عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات تعتمد على نوع "التحوط" . وتقع تحوطات المشتقات في ثلاثة أقسام :

(١) تحوطات القيمة العادلة Fair Value Hedges

(٢) تحوطات التدفقات النقدية Cash Flow Hedges

(٣) تحوطات الصرف الأجنبي Foreign Currency Hedges

بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة ، يتم التقرير عن كل من الأداة المشتقة والعنصر محل التحوط بالقيمة العادلة . أما التغيرات في قيمة كل من الأداة المشتقة والعنصر محل التحوط فيتم التقرير عنها كجزء من دخل العمليات المستمرة . وبالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية فان المنشآت مطالبة بالتقرير عن الأداة المشتقة بالقيمة العادلة ، أما التغيرات في قيمة الأداة المشتقة فيتم التقرير عنها كجزء من الدخل الشامل. ولايتطلب المعيار رقم (١٣٣) التقرير عن العنصر محل التحوط ، في تحوطات التدفقات النقدية. أما بالنسبة لتحوطات الصرف الأجنبي فانها تقسم الى

أربعة أقسام : ارتباطات غير معترف بها Unrecognized Firm Commitments ، أوراق مالية متاحة للبيع Available - for - Sale Securities ، عمليات الصرف الأجنبى Foreign Currency Transactions ، صافى الاستثمار فى عمليات أجنبية Net Investment in Foreign Operations .

التحوطات المتعلقة بتعهدات أو ارتباطات المنشأة غير المعترف بها ، والأوراق المالية المتاحة للبيع يتم تبويبها كتحوطات القيمة العادلة ، ويتم المحاسبة عنها وفقا لما سبق الاشارة اليه . التحوطات المتعلقة بعمليات الصرف الأجنبى تبوب كتحوطات تدفقات نقدية ، ويتم المحاسبة عنها وفقا لما سبق الاشارة اليه . أما المشتقات المستخدمة كتحوط لصافى الاستثمار فى العمليات الأجنبية فيتم التقرير عنها بالقيمة العادلة . ويتم تضمين المكاسب أو الخسائر كجزء من الدخل الشامل .

يتبين من العرض السابق للمعيار رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط) ، أنه يضع نموذجا جديدا للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط . كما أن الاطار المحاسبى للمعيار رقم (١٣٣) يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية :

(١) تمثل المشتقات أصولا أو التزامات يجب الاعتراف بقيمتها العادلة فى الميزانية .

(٢) لاتمثل مكاسب أو خسائر المشتقات التزامات أو أصول ، وبالتالى ينبغى عدم التقرير عنها فى الميزانية كأرصدة مؤجلة .

(٣) ينبغى توفير محاسبة تحوط معينة ، وذلك فقط بالنسبة للعمليات التى تستوفى معايير معينة ، والتى تتطلب أن يكون التغير فى القيمة العادلة للاداة المشتقة فعالا بشكل كبير فى تعويض (مقابلة) التغير فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للعنصر محل التحوط .

إن أغلب المعايير القياسية العامة لمحاسبة التحوط فى ظل المعيار رقم (١٣٣) قد اشتقت من – ومشابهة – للمعايير القياسية فى ظل المعيار رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) . على سبيل المثال (وصف العنصر محل التحوط ، الخطر المتحوط منه ، علاقة الارتباط / الفعالية عند نشأه أو بداية العقد) . نموذج محاسبة

التحوط فى ظل المعيار رقم (١٣٣) هو نموذج العملية المعينة - Transaction Specific Model . بمعنى آخر أن المنشأة تحتاج فقط أن تقرر أن مكاسب أو خسائر الأدوات المشتقة ستكون فعالة بدرجة عالية فى تحقيق التوازن بين الخسائر والمكاسب للعنصر محل التحوط والتى تنسب للخطر المتحوط منه . وعلى ذلك فإن أحد المتطلبات والشروط الجديدة فى المعيار رقم ١٣٣ هو أن يتم تعيين كيفية تقييم الفعالية بشكل محدد فيما يتعلق بقياس علاقات الارتباط / الفعالية بين الأدوات المالية المشتقة والمخاطر المالية .

٥-٢ . مقارنة النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) مع الممارسات المحاسبية السابقة .

يختلف النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط وفقا للمعيار رقم ١٣٣ بشكل جوهرى عن الممارسات المحاسبية السابقة التى تعتمد الى حد كبير على المعيار رقم ٥٢ (ترجمة العملات الأجنبية) ، والمعيار رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) . ونعرض فيمايلى ملخصا بأهم الاختلافات الرئيسية بين النموذج الجديد والممارسات المحاسبية السابقة :

(١) يتطلب المعيار رقم ١٣٣ ظهور جميع المشتقات فى الميزانية بالقيمة العادلة . تتضمن الممارسات المحاسبية السابقة مجموعة من القواعد يتم على أساسها التقرير عن المشتقات فى الميزانية (تضم القيمة العادلة ، القيمة المؤجلة ، القيمة الحقيقية ، التكلفة التاريخية ، سعر التنفيذ) ، أو أنه لايتم تسجيلها مطلقا .

(٢) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ يسمح بمحاسبة التحوط ولكن بشكل يختلف كثيرا – كما سبق عرضه – عن الممارسات المحاسبية السابقة .

(٣) نموذج الاستحقاق المحاسبى يستخدم فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة لتغطية أدوات الدين (السندات) بالنسبة لمبادلات معدل الفائدة . إلا أن هذا محظور فى ظل المعيار رقم ١٣٣ .

(٤) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ غير مسموح باعتبار مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة وتعهدات المنشأة ، أصول أو التزامات مؤجلة فى

الميزانية ، بينما المعيار رقم ٥٢ ، والمعيار رقم ٨٠ يتطلبان تسجيلها أرصدة مؤجلة فى الميزانية .

(٥) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من التحوط (مثلا القيمة الزمنية للاختيار ، العلاوة أو الخصم على العقود المؤجلة) ضمن الدخل ، ولايسمح بتأجيله فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة ، اذا كانت المشتقات مقيدة بالنسبة لمحاسبة التحوط ، فان عدم الفعالية داخل حدود العلاقة لايتم الاعتراف بها فورا ضمن المكاسب .

(٦) يتطلب المعيار رقم ١٣٣ التقرير عن مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة ضمن حقوق الملكية مما يسبب تقلبات فى حقوق الملكية . فى ظل المعيار رقم ٨٠ مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة يسمح بها كأصول أو التزامات مؤجلة ، وبالتالى لاتؤثر على حقوق الملكية .

(٧) يسمح المعيار رقم ١٣٣ بمحاسبة تحوط العملات الأجنبية بالنسبة للعمليات المتوقعة مع استخدام العقود الآجلة ، بينما المعيار رقم ٥٢ لايسمح للمنشأة بتغطية عمليات متوقعة .

(٨) لايتطلب المعيار رقم ١٣٣ توضيحا لتقليل مخاطر المشروع كما هو الحال فى ظل المعيار رقم ٨٠ .

(٩) تعريف الأدوات المشتقة أكثر اتساعا فى المعيار رقم ١٣٣ عنه فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة .

(١٠) يحظر المعيار رقم ١٣٣ محاسبة التحوط بالنسبة لمحفظة من بنود غير متشابهة ، ويتضمن متطلبات صارمة جدا بالنسبة لتحوط محفظة من البنود المتشابهة . فى ظل الممارسات السابقة فان أية منشأة لديها مرونة أكبر من تغطية محفظة من البنود .

وعلى الرغم من التغيرات الواسعة التى تمت على الممارسات المحاسبية السابقة ، الا أن المعيار رقم ١٣٣ لايزال يحتفظ ببعض المفاهيم الأساسية الموجودة فى الممارسات السابقة مثل ضرورة أن تعنى المنشأة بمعايير معينة اذا كان عليها أن

تستخدم محاسبة التحوط . أيضا كثير من معايير التحوط مشابهة لتلك الموجودة فى المعيار رقم ٨٠ .

ويرى الباحث أن مقارنة النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) مع الممارسات المحاسبية السابقة تساعد فى تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج من ناحية ، وفى تعيين ما ينبغى أن تكون عليه اختبارات المراجعة لعمليات المشتقات من ناحية أخرى . وهذا ما تسعى اليه الدراسة فى المباحث القادمة .

٦ • حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) .

تتطلب فعالية أعمال المراجعة ضرورة تفهم المراجعون للاصدارات المتعددة لمعايير المحاسبة عن الأنواع المختلفة من الأدوات المالية . وتبرير ذلك أن هذه المعايير تعتبر المقاييس التى يستند اليها المراجعون فى الحكم على صدق وسلامة القوائم المالية . ويتطلب ذلك تحسين مقدرة المراجعين على تحديد حالات الخروج الجوهرى عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها متضمنة أخطاء التسجيل والقياس ، بالاضافة الى الافصاح غير الملائم (Pany & Whittington, 1997, p. 660) .

يرى الباحث أن النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) يمكن أن يلبى حاجات المراجعة التالية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات :

أولا – تحسين المحاسبة والافصاح عن أنشطة المشتقات بشكل يقلل من غموض وعدم وضوح المعالجات المحاسبية ، وبالتالى من تعقيد أعمال المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وذلك لأن النموذج الجديد يتطلب – لأول وهلة – أن تقرر المنشآت عن القيمة العادلة لمشتقاتها فى الميزانية كأصول أو التزامات . وبذلك يتيح النموذج الجديد للمستثمرين والمراجعين التحقق بشكل أفضل من تقويم آثار التعامل فى المشتقات المالية.

ثانيا – يضمن النموذج الجديد (SFAS No. 133) والذى يؤسس المحاسبة عن الأدوات المشتقة أخذ الأمور التالية فى الاعتبار :

١ – تعيين الأدوات المستخدمة كتحوطات (تغطية المخاطر) .

٢ – فعالية استراتيجية التحوط .

٣ – الاعتراف بالاداة المشتقة وأيضا القياس فى ضوء (١) ، (٢) .

وترتيبا على ما سبق فان النموذج الجديد يتعامل مع القضايا المتعلقة بأنواع المشتقات بشكل أكثر اتساقا وشمولا من الممارسات المحاسبية السابقة ، الأمر الذى يمكن أن يساعد المراجعين فى التأكد من أن عقود المشتقات المصنفة كتحوطات من قبل المنشأة ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط .

ثالثا – امكانية مساهمة النموذج الجديد فى مساندة وتعزيز فرض الرقابة على استخدام المشتقات ، وذلك من خلال التوفيق بين متطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات ومقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات. بالإضافة الى تعزيز وتنشيط دور المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة .

رابعا – يعزز النموذج الجديد القابلية للمقارنة بين القوائم المالية (Willson, et al., 1998, p. 24) مما يدعم دور المراجع عند اعداد تقرير المراجعة للقوائم المالية المتضمنة لأنشطة المشتقات ، (الوفاء بالمعيار الثانى من معايير اعداد تقرير المراجعة – معايير المراجعة المتعارف عليها) ، وذلك لأن النموذج الجديد يتطلب التقرير عن جميع الأدوات المشتقة المحددة كتحوطات بالقيمة العادلة . ويأتى ذلك خلافا لمحاسبة التحوط فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة التى تبنت التكلفة بالنسبة لبعض المشتقات ، والقيمة العادلة للبعض الآخر .

خامسا – مساهمة النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) فى تحسين تحقيق أهداف مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات من خلال تأثير النموذج الجديد فى صدق

وعدالة القوائم المالية والتى تعنى ضمنا استخدام مبادئ محاسبية مقبولة وملائمة ، بالاضافة الى الافصاح المناسب الذى يعنى أمانة القوائم المالية فى تصوير حقيقة موارد المنشأة والتزاماتها (فيما يتعلق بعمليات المشتقات) . وتتضمن أهداف المراجعة التى يسهم النموذج الجديد فى تحقيقها بفعالية العرض والافصاح بشأن الأدوات المشتقة ، قياس وتقييم الأدوات المشتقة ، الحقوق والإلتزامات المترتبة على عمليات المشتقات ، الاكتمال فيما يتعلق بعدم وجود أصول أو التزامات أو عمليات مشتقات لم يتم تسجيلها .

ويرى الباحث أنه رغم تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، فانه يعانى صعوبات فى قياس القيمة العادلة بالنسبة للكثير من الأدوات المشتقة ، مشاكل تحديد الأدوات المالية التى تعتبر مشتقات ، بالاضافة الى مشاكل تقدير فعالية التحوط . ويرتبط بذلك أهمية تطوير اطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه اختبارات المراجعة فى ضوء الاهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (المعيار ١٣٣) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتسعى الدراسة فى الجزء التالى الى تطوير هذا الاطار .

٠٧ تطوير أطار موسع لاختبارات المراجعة

لقد ركز مجلس معايير المحاسبة المالية – قبل صدور المعيار ١٣٣ – أساسا على قضايا الافصاح باعتبار أن الكثير من عمليات المشتقات تتضمن مخاطر خارج الميزانية ، والتى لاتجرى بشأنها أية قيود فى اليومية عند تنفيذ العقد . وبالتالى كان من الملائم أن يأخذ المراجع بعين الاعتبار (Pany, Whittington, 1997, p. 660) غرض المنشأة من استخدام المشتقات ، الالتزام بمتطلبات الافصاح ، أدوات الرقابة على استخدام المشتقات .

وتشير الدراسة الحالية الى أنه أمام اعتبارات عديدة هامة تتضمن الطبيعة الخاصة للمشتقات المالية ، والمتمثلة فى تعقيدها وتنوع مخاطرها وتعدد اشكالها

واستخداماتها وأغراضها . أيضا فى ضوء اهتمامات ومتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، يكون من الضرورى توسيع دور المراجع عند ابداء الرأى على القوائم المالية المتضمنة عمليات المشتقات . ويتطلب ذلك تبنى منهج توسيع اختبارات المراجعة ، وتطوير اطار موسع لما ينبغى أن تكون عليه هذه الاختبارات ، وذلك لتقليل خطر المعلومات ، واضفاء الثقة والمصداقية على مدى أوسع من المعلومات عن عمليات المشتقات.

تعتمد الدراسة الحالية فى تطوير الاطار الموسع المقترح لاختبارات المراجعة فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) على المقومات الرئيسية التالية :

أولا – تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى لوظيفة المراجعة .

ثانيا – تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات .

ثالثا – تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها .

وتعرض الدراسة تباعا لمقومات الاطار الموسع المقترح لاختبارات المراجعة .

٧-١ . تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى لوظيفة المراجعة

طرح (Flint, 1985, p. x) عدداً من الأسئلة والاستفسارات التى تتعلق بتعيين دور المراجعة فى المجتمع ، حاجات المجتمع التى يمكن أن تفى بها المراجعة ، توقعات المجتمع من المراجعين ، بالاضافة الى الالتزامات المتبادلة بين المجتمع والمراجعين . وعند تناوله لهذه الأسئلة والاستفسارات أشار الى أن تقييد وظيفة المراجع بابداء الرأى علي القوائم المالية ، قد ينكر على المراجعة قيمتها الاستراتيجية . الأمر الذى يتطلب ضرورة توضيح ادراك المجتمع لأهمية ما يقوم به المراجعون ، وأيضا لما تضيفه المراجعة لثروة المجتمع أو رفاهيته طالما يعهد المجتمع بموارده الى الأفراد والمؤسسات المختلفة كى تقوم بتوظيفها واستغلالها بكفاءة . ويتطلب استجلاء القيمة الاستراتيجية للمراجعة تعيين الدور الاجتماعى والدور الاقتصادى لوظيفة المراجعة . وينبغى أن يستند تعيين هذا الدور الى مفهوم واسع لوظيفة المراجعة فى المجتمع يتعدى مجرد ابداء الرأى فى القوائم المالية ، الى تطوير دور ايجابى لوظيفة المراجعة فى خدمة المجتمع .

المنظور الاقتصادى للمراجعة يعتبرها آليه تساعد فى تحقيق كفأية عمليات التبادل الاقتصادى الرشيدة للمنشأة (Wallace, 1985, p. 119) . أيضا المساعدة فى ادارة ورقابة المخاطر الاقتصادية للمنشأة عن طريق خفض مستوى عدم التأكد المصاحب للقرارات الاقتصادية (Lee, 1993, p. 31) . ولقد حدد (Guy, et al., 1999, p. 4) الفوائد الاقتصادية لوظيفة المراجعة متضمنة دور المراجعة فى تحقيق الاتصالات بسوق المال ، فى تخفيض تكلفة رأس المال ، وفى اكتشاف عدم الكفاية والمخالفات فى استغلال الموارد .

ولقد تبنى (Flint, 1985, p. xi) رؤية واسعة لوظيفة المراجعة ، ربما تكون أوسع رؤية ممكنة : المنظور الاجتماعى . المفهوم الاجتماعى للمراجعة : نوع معين من الفحص ، يتم بواسطة شخص من غير الأطراف المتضمنة التى تقارن الأداء مع التوقعات وتقرر عن النتائج : انها جزء من آلية الرقابة العامة والخاصة للضبط وضمان المساءلة .. المنظور الاجتماعى للمراجعة ، يفترض أن المراجعة أداه للمساعدة فى عمليات الرقابة والمساءلة . أى أنها تعتبر آليه للرقابة الاجتماعية تضمن مساءلة الافراد والمنظمات ، كما أنها تضفى المصداقية والثقة فى المعلومات المالية ، وتحمى المصالح المالية لمجموعات التمويل فى المنشأة مثل المستثمرين والمقرضين .

ويرى الباحث أن مراجعة عمليات المشتقات يجب أن تتم من خلال المنظورين الاقتصادى والاجتماعى لوظيفة المراجعة نظرا لتزايد مخاطر التعامل فى عمليات المشتقات ، ولغرض حماية موارد المجتمع من التعرض للكوارث والأزمات المالية التى قد تنشأ عن الاستخدام غير الكفء للأدوات المشتقة . وعلى ذلك يكون من الملائم توسيع اختبارات المراجعة وتعيين الأنواع الملاءمة منها فى ظل تبنى الرؤية الواسعة لوظيفة المراجعة فى المجتمع ، والتى – من وجهة نظر الباحث – يجب أن تدفع المراجع الى الاهتمام بتخصيص الأموال بين الاستثمارات المختلفة ، الأداء الاستثمارى للمشتقات ، نتائج التعامل فى المشتقات ، ادارة الخطر ، الرقابة والمحاسبة السليمة عن أنشطة المشتقات .

٧-٢٠ تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات

حددت لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة مفهوما واسعا للمراجعة باعتبارها عملية منظمة ومنهجية لجميع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعى ، والتى تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة ، وتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية .

(AAA, A Statement of Basic Auditing Concepts, 1973, p. 2) .

ويرتبط بالمفهوم الواسع للمراجعة تحقيق مجموعة من الأهداف تتسق وهذا المفهوم عند مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية ، أهدافا ادارية ، وأهدافا اجتماعية (١، ١١٢-١١٣) :

الأهداف المالية :

- التحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول فى عمليات المشتقات بما فيها أى خصم أو علاوة مقررة .
- التحقق من صحة حساب وقياس قيمة عقود المشتقات فى نهاية كل فترة ، وصحة المحاسبة عن أى تغيرات فى قيمتها السوقية .
- التأكد من أن عقود المشتقات المصنفة كتحوط من قبل المنشأة ، ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط .

الأهداف الادارية :

- التأكد من أن عقود المشتقات تكتسب الشرعية المطلوبة ، من خلال التصريح بها من المستوى الادارى المفوض له تلك السلطة ، وأنها تنفذ فى الحدود المصرح بها دون أية تجاوز .
- التحقق من توافر الحد الأدنى من الكفاءات البشرية القادرة على ادارة عمليات المشتقات بالمنشأة .
- التحقق من سلامة قرارات تخصيص أموال المنشأة بين أوجه الاستثمار المختلفة بما فيها أنشطة المشتقات .

الأهداف الاجتماعية:

- التأكد من صحة واكتمال المعلومات الخاصة بالمشتقات وعملياتها ، وأنه قد تم عرضها والافصاح عنها بطريقة مناسبة .
- التحقق من درجة وضوح الأهداف من الدخول فى عمليات المشتقات ، وسلامة الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف ، واتفاق كل ذلك مع القوانين والتشريعات المنظمة .
- التحقق من درجة ايجابية المردود الاقتصادى الناتج عن الدخول فى عمليات المشتقات على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى والمجتمع فى عمومه .
- التحقق من درجة تأثير الاخطار المصاحبة لأنشطة المشتقات على تحقيق أهداف المنشأة ككل .

وتشير الدراسة الحالية أن تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات يتطلب من المراجع تعيين أنواع الاختبارات الملائمة التى ينبغى أن يقوم بها لتحقيق هذه الأهداف .

٧-٣. تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها

تعتمد الدراسة فى تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف مراجعة عمليات المشتقات على محورين رئيسيين ، أولهما : اهتمامات ومتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) وثانيهما : متطلبات أداء عملية المراجعة ذاتها . ويرتبط بالمحور الأول اختبارات مستحدثة للوفاء بمتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط ، بالاضافة الى طبيعة ومخاطر التعامل فى الأدوات المشتقة . وتتضمن الاختبارات المستحدثة اختبارات التحوط ، واختبارات ملائمة ادارة الخطر . أما المحور الثانى المتعلق بأداء عملية المراجعة ذاتها فيتضمن اختبارات الالتزام بالسياسات الرقابية ، الاختبارات الأساسية لعمليات المشتقات ، بالاضافة الى اختبار مستوى خطر المراجعة .

٧-٣-١. الاختبارات المستحدثة

تركز الاختبارات المستحدثة على متطلبات واهتمامات النموذج الجديد

للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) وعلى طبيعة ومخاطر عمليات المشتقات المالية . وتعتمد هذه الاختبارات على ما يملكه المراجع من معرفة ومهارة مهنية بشأن متطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، وأيضا على درايته بمخاطر الاقتصاد العالمى ، ومخاطر الاقتصاد الوطنى ، بالاضافة الى مخاطر الصناعة وانعكاس هذه المخاطر على كيفية ادارة الخطر . وقد يتطلب قيام المراجع بالاختبارات المستحدثة اعمال معيار المراجعة (SAS No. 73) بشأن استخدام عمل الخبراء المتخصصين . ونعرض فيمايلى للاختبارات المستحدثة التى تقترحها الدراسة :

أولا – اختبارات التحوط

أغلب أنشطة التحوط – سواء باعتبار التحوط أداه للحماية من (أو تغطية الخسارة) ، أو باعتباره أداة لتعديل الخطر – تكون موجهة نحو مخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر الصرف الأجنبى ، مخاطر سعر السلعة . ومع ذلك هناك طريقة أخرى للتفكير فى تعرضات المنشأة للمخاطر بخلاف المخاطر السابقة ، يطلق عليها مخاطر تغير القيمة العادلة ، مخاطر التدفقات النقدية . تنشأ مخاطر القيمة العادلة بسبب تعرض أغلب الأصول والالتزامات الحالية للمنشأة للتغير فى القيمة العادلة أو فى سعر العنصر . أما مخاطر التدفقات النقدية ، فانها تنشأ من تعرض العمليات المتوقعة لخطر التغير فى التدفقات النقدية المتوقعة .

تقترح الدراسة الحالية توسيع اختبارات المراجعة فى المنشأة التى تتعامل فى أنشطة المشتقات المالية لتتضمن اختبارات التحوط ، والتى يمكن أن يقوم بها المراجع ، والتى تضم الإختبارات التالية :

(١) اختبار استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط .

(٢) اختبار استيفاء المشتقات المصنفة لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط وفقا للمعيار رقم ١٣٣ (FASB No. 133) .

(٣) اختبار فعالية التحوط .

اختبار استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط

يهدف هذا الاختبار الى تحديد ما اذا كانت المنشأة محل المراجعة تتعامل فى أنشطة المشتقات لأغراض التحوط ضد المخاطر العديدة التى قد تتعرض لها المنشأة . ويمكن انجاز هذا الاختبار باستخدام الاختبارات المقترحة التالية :

(١) الاختبار المباشر للعلاقة بين استخدام المشتقات والتغير فى الخطر .

(٢) استكمال الاختبارات المباشرة بثلاثة اختبارات أخرى غير مباشرة تتضمن :

(أ) فحص ما اذا كانت أنواع المشتقات المختارة ترتبط بتعرضات المنشأة للخطر بالطريقة التى تتسق وسلوك التحوط .

(ب) تحليل المدى الذى يختلف فيه تقليل مخاطر المنشأة مع حجم مركز المشتقات لدى المنشأة .

(حـ) اختبار ما اذا كان قرار استخدام المنشأة للمشتقات يرتبط مع المنافع المتوقعة من التحوط .

ويرى الباحث أن الاتساق بين نتائج الاختبارات المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يوفر للمراجع دليلا على استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط .

اختبار استيفاء المشتقات المصنفة لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط وفقا للمعيار المحاسبى رقم (١٣٣)

ينبغى على المراجع التحقق من الوفاء بالمعايير التى يلزم توافرها كشرط أساسى للمحاسبة عن عقود المشتقات المصنفة لأغراض التحوط . ويتضمن هذا الاختبار الاجراءات التالية :

- مراجعة شروط العمليات كل على حده ، بالرجوع الى العقود أو الايصالات والمستندات المؤيدة .
- اختبارات توثيق المنشأة لعلاقة الارتباط (الأداه/ الخطر) والتحقق من أن المنشأة تميز بشكل سليم بين المضاربة والتحوط .
- يفحص المراجع دعم وتأييد العمليات التى تمت للتأكد من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط وفقا للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ الصادر عن مجلس معايير

المحاسبة المالية ، وأية ارشادات أخرى صادرة عن منظمات مهنية أو علمية مختصة .

اختبار فعالية التحوط

يرتبط هذا الاختبار بمتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) المتعلقة بكيفية تقييم الفعالية بشكل محدد بشأن علاقات الارتباط / الفعالية بين الأدوات المشتقة والمخاطر المالية .

يعتبر تقدير فعالية التحوط من المشاكل العملية المحتملة للمعيار رقم ١٣٣ التى يمكن أن تواجه المحاسبين والمراجعين . ومع ذلك فان مجلس معايير المحاسبة المالية قد وفر بعض الارشادات لقياس واختبار فعالية التحوط من خلال بعض الأمثلة ، والتى جاءت غير شاملة ، اذ تظل الصعوبات موجودة بالنسبة للأدوات المشتقة غير المشابهة لتلك الواردة فى الأمثلة أو التوضيحات المقدمة .

بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة ينبغى أن تكون علاقة التحوط عالية الفعالية فى مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة التى ترجع الى خطر التحوط أثناء الفترة التى يقع فيها التحوط . أيضا بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية ، ينبغى أن تكون علاقة التحوط عالية الفعالية فى مقابلة تغيرات التدفقات النقدية التى ترجع الى خطر التحوط أثناء فترة التحوط .

تقدير الفعالية مطلوب عند اعداد القوائم المالية ، أو التقرير عن المكاسب . وفى الوقت الذى تحدد فيه الشركة علاقة التحوط يتعين بيان الطريقة التى ستستخدمها لتقدير فعالية التحوط فى مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة ، أو التغيرات فى التدفقات لنقدية ، والتى ترجع الى الخطر الذى يتم التحوط ضده . تقدير الفعالية أمر سهل نسبيا اذا كانت كل الشروط الهامة لأدوات التحوط ، وكل الأصول أو الالتزامات محل التحوط ، أو العمليات المتوقعة محل التحوط ، تكون هى نفسها . فى هذه الحالة يمكن افتراض الفعالية الكاملة . وأكثر الأمور تعقيدا تتعلق بتقدير عدم فعالية التحوط ، وقياس الجزء غير الفعال (Wilson et al., 1998 p.26) . الاختلافات فى الشروط الهامة لاداه التحوط ، والعنصر محل التحوط (مثل

الاختلافات فى القيمة الاسمية وتاريخ الاستحقاق أو تاريخ التسليم) قد توضح عدم فعالية التحوط .

ثانيا – اختبار ملائمة ادارة الخطر

ينبغى التمييز بين موازنة الخطر وادارة الخطر عند تعيين دور الادارة فى كل حالة (Santomero, 1997, pp. 298-304) . فى الحالة الأولى لايتعين على المديرين الاشتغال بموازنة الخطر داخل منظماتهم ، ذلك لأن الملاك – حملة الأسهم – يقومون بموازنة الخطر الذى يتعرضون له من خلال حيازة محفظة متنوعة المخاطر . فى الحالة الثانية يختص المديرون بادارة الخطر داخل منظماتهم . ويشير (Campbell, Kracaw, 1992, p. 609) الى أن ادارة الخطر تعنى تصميم وتنفيذ النظم أو الاجراءات الملائمة لمراقبة الأخطار المالية ، وأن ادارة الخطر جزء رئيسى من استراتيجية الادارة ، وذلك لتقليل التعرض للمخاطر الناشئة عن تقلبات وتغيرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى ، أو أسعار السلع . سبب آخر هو أن ادارة الخطر تؤثر على حوافز المديرين وغيرهم من العاملين داخل المنشأة .

يستهدف اختبار ملائمة ادارة الخطر تحقق المراجع من كفاءة ادارة المنشأة التى تتعامل فى المشتقات فى استخدام الأدوات المشتقة فى مراقبة واعادة هيكلة المخاطر الناشئة عن التقلبات فى معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى وأسعار الأسهم ، حيث يتم استخدام المشتقات للتحوط من مخاطر هذه التقلبات .

تقترح الدراسة الحالية المنهج الاجرائى التالى الذى يمكن أن يساعد المراجعين عند اختبار ملائمة ادارة الخطر فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات :

- ضرورة تفهم المراجع وادراكه للمخاطر التى تتعرض لها المنشآت التى تتعامل في المشتقات وأنشطة التحوط . ويتضمن هذه المخاطر مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر .
- حاجة المراجع الى تفهم المدخل الملائم لادارة الخطر والذى يتضمن الخطوات الخمس التالية (Campbell, Kracaw, 1992, p. 209) :

١ – تعيين مصادر التعرض للخطر .

٢ – قياس التعرض للخطر .

٣ – تقدير أثر التعرض للخطر على المنشأة واستراتيجية التمويل .

٤ – تحديد قدرة المنشأة على تنفيذ برنامج التحوط .

٥ – اختبار الأدوات الملائمة لادارة الخطر .

- اجراء المناقشات مع الادارة العليا ، أو أعضاء مجلس الادارة ، أو لجنة المراجعة للتأكد من ملائمة ادارة الخطر الناتج عن التعامل فى أنشطة المشتقات . ويمكن أن تدور المناقشات مع الادارة حول النقاط التالية :

(The Financial Instrument Task Fore of the Accounting Standards Executive Committee, 1994, pp. 43-45) .

١ – ما اذا كان مجلس الادارة قد وضع سياسات واضحة ومتسقة لادارة الخطر وتتضمن حدود ملائمة للخطر .

٢ – مدى اتفاق استراتيجيات الادارة وسياسات التنفيذ مع تفويض وترخيص الإدارة .

٣ – مدى مناسبة حجم ومخاطر المشتقات مع أهداف المنشأة .

٤ – وجود أدوات رقابية تتضمن تنفيذ العمليات المرخص بها فقط ، وأيضاً تضمن إكتشاف العمليات غير المرخص بها ، وإتخاذ الإجراءات اللازمه .

٥ – السياسات والإجراءات اللازمة لمراقبة خطر الإئتمان مع الطرف المقابل بشكل ملائم .

تشير الدراسة الحاليه إلى أنه إذا كان عمل الخبير المتخصص يعتبر جوهرياً عند أداء الإختبارات المستحدثه فيمايتعلق بالأثر المحتمل على القوائم المالية ، ينبغى على المراجع أداء إجراءات إضافيه تتعلق ببعض أو كل إفتراضات وطرق ونتائج الخبير لتحديد مدى معقولية النتائج ، أم أن المراجع ينبغى عليه إختصاص خبير آخر . (SAS - 82)

٧-٣-٢ الإختبارات المتعارف عليها

تتعلق هذه الإختبارات بأداء عملية المراجعة ذاتها لأنشطة المشتقات .

وتتضمن إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية ، والإختبارات الأساسيه لأنشطة المشتقات ، وإختبار مستوى خطر المراجعة .

أولاً - إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية

توضح إعتبارات المخاطر المصاحبه للمشتقات ، وتزايد إحتمالات حدوث أخطاء أو مخالفات فى عمليات المشتقات أهمية توفير نظم قوية وفاعلة للرقابة الداخلية ، مع إخضاعها لإختبارات الإلتزام لإقامه الدليل على إلتزام منشأة العميل بهذه النظم . إختبارات الإلتزام بأنظمة الرقابة الداخلية يقصد بها الإختبارات التى يتم القيام بها بهدف تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية (التى تحد من مخاطر التحريف الجوهرى) تعمل بفعاليه خلال فترة المراجعة أم لا .

يشير تقرير لجنة (COSO, 1992) إلى أهمية إثاره الأسئلة التاليه بشأن نظم الرقابة الداخلية القويه والفاعله على أنشطة المشتقات :

(١) إلى أى مدى قد تم تحقيق الأهداف المنشوده من التعامل فى أنشطة المشتقات ؟ .

(٢) هل تم إعداد المعلومات المالية المنشورة بشأن أنشطة المشتقات وعرضها بمايتمشى ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ؟ .

(٣) هل تلتزم المنشأة فى ممارستها وأنشطة المشتقات بالقوانين والقواعد والتشريعات المنظمة ؟ .

ومن المفيد قبل عرض إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات ، تناول أهداف هذه النظم . تهدف نظم الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات التأكد من الأمور التاليه :

- التصريح بعمليات المشتقات وفقاً للسياسات الموضوعه ، والتي صدقت عليها إدارة المنشأة .
- سرعة إكتشاف الأخطاء فى تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بعمليات المشتقات ، وأن يتم ذلك بشكل دورى ومستمر .
- خضوع أنشطة المشتقات لرقابة متعدده وعلى أساس مستمر يضمن سلامة قياسها والتقرير عن تأثيراتها على عناصر القوائم المالية .

يشير (Winogard & Herz, 1995, p.98) إلى أنشطة المشتقات – شأن أى مجال آخر للمراجعة – تخضع لإختبارات الرقابة الداخلية لتحديد درجة الموثوقيه والإعتمادية على نظام الرقابة الداخلية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتتضمن إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية مايلى :

(١) درجة الإلتزام بالسياسات المرسومه ، وما إذا كانت المنشأة تحافظ على حدود خطر السوق وخطر الإئتمان ، والتقرير عن أية تجاوزات عنها ، ومن إتخاذ الإجراءات المصححة .

(٢) يجب أن يصدر التراخيص بعمليات المشتقات من أشخاص مفوضين بالصلاحية المطلوبه ، وأيضاً يجب ألاتخالف العمليات المنفذه ما تم التصريح به . ويتطلب ذلك دليل إثبات مستقل للتأكد من أن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لما هو معتمد .

(٣) الفصل بين وظائف الترخيص بعمليات المشتقات والتسجيل فى الدفاتر والإحتفاظ بالعقود .

(٤) إكتمال قيد عمليات المشتقات . يتضمن ذلك تسجيل عمليات المشتقات بمبالغها الصحيحه ، وفى الفترة المناسبه التى نفذت فيها هذه العمليات . كما يتضمن ذلك أيضاً التصنيف السليم للعمليات لأغراض المعالجة المحاسبية والضريبية بحسب ما إذا كانت مصنفة عمليات تحوط أم عمليات مضاربة . ونظراً لإختلاف المعالجة المحاسبية فى كل تصنيف ، يتعين الإهتمام بمراجعة وإختبارات الإجراءات .

(٥) مراجعة الإتفاقات التعاقدية لأنشطة المشتقات والمراكز المالية المتعلقة بها والأطراف المقابلة فى كل عقد على حده .

(٦) إجراء تقييم المراكز المالية لعقود المشتقات المستخدمه من قبل المنشأة ومقارنتها بمصادر تقييم خارجية مستقله أخرى مثل أسعار تداول الخيارات والمستقبليات المنشورة وأسعار تبادل الصرف الأجنبى ، بجانب تقييم الخبراء المتخصصين لبعض أنواع المشتقات .

ويرى الباحث أن دور المراجع بشأن المشتقات عند دراسة وتقويم هيكل

الرقابة الداخلية يتطلب تطوير أدوات جديدة للمراجعة . وتقترح الدراسة الحاليه تطوير قائمة إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . وتستهدف قائمة إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط تسهيل إجراء إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة ، بالإضافه إلى أهميتها عند تقدير مستوى خطر المراجعة . وفيمايلى الخطوط العريضة لإستفسارات المراجع بشأن نظم الرقابة على أنشطة المشتقات .

إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط

- نطاق وطبيعة إستخدام المنشأة للمشتقات .
- الأدوات المالية المستخدمه والغرض من إستخدامها ومبالغ عقود المشتقات .
- ترخيص الإدارة العليا أو مجلس الإدارة بإستخدام المشتقات .
- وجود سياسات وإجراءات تفصيلية مكتوبه تغطى إستخدام المشتقات .
- وجود أدوات رقابية ملائمة للتأكد من سلامة الترخيص بالعمليات ، والإذعان للسياسات المرسومة ، التسجيل بشكل سليم .
- الفصل السليم بين الأطراف المسئولة عن عمليات المشتقات (الموافقة ، التنفيذ المحاسبة ، الإحتفاظ بالعقود) .
- السياسات والإجراءات الملائمة للرقابة على خطر الإئتمان مع الأطراف المقابلة .
- مراقبة وضبط نتائج برامج المشتقات مقابلة بالأهداف المحددة .
- مدى خضوع أنشطة المشتقات لأعمال المراجعة الداخلية بصفه دوريه ، والبدائل الأخرى لتقييم النتائج .
- إنعكاس أنشطة المشتقات والإفصاح عنها بشكل سليم فى القوائم المالية والتقرير السنوى وفقاً لمتطلبات ومعايير المحاسبة (المعيار المحاسبى رقم ١٣٣) .

ثانياً-الإختبارات الأساسية للمشتقات المالية

يتم أداء الإختبارات الأساسية بشكل عام بهدف إكتشاف التحريفات الجوهرية فى أرصدة الحسابات والعمليات . وتتضمن الإختبارات الأساسيه نوعين من الإختبارات هما الفحص التحليلى ، وإختبارات التفاصيل .

يشير تقرير لجنة فريق العمل على الأدوات المالية المشتقه بالمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

(The Financial Instrument Task Force of The Accounting Standards Executive Committee, 1994, pp. 37-39) .

إلى أن مدخل الإختبارات الأساسية ، ربما يعتبر أكثر الوسائل فعالية لإنجاز الأهداف المخططة لمراجعة المشتقات . وذلك نظراً لأن الكثير من الأدوات المشتقة عبارة عن عقود تفاوضيه بين المستخدم النهائى والطرف المقابل ، بجانب أن عمليات المشتقات عمليات غير روتينيه ومعقده ، وغالباً ما تكون مصحوبه بمخاطر كبيرة . ويعتبر المراجع مسئولاً عن تحديد نطاق الإختبارات الأساسية الضرورية إعتماداً على طبيعة وأهمية العمليات المرتبطة ، وتقدير خطر المراجعة . وتتضمن الإختبارات الأساسية لأنشطة المشتقات مايلى :

(١) تحديد ملائمة المحاسبة عن أنشطة المشتقات . عادة ما يكون الهدف الأساسى للمراجعة فى مجال أنشطة المشتقات هو تحديد مدى ملائمة المحاسبة عن المشتقات ، عن طريق حصول المراجع على تفهم لأهداف المنشأة من الاشتغال بالمشتقات ، وأن يتأكد المراجع من إستيفاء معايير التحوط بالنسبه لعقود المشتقات التى يتم المحاسبة عنها باعتبارها تحوطاً .

(٢) فحص عقود المشتقات . فى حاله عدم الإتجار بالأدوات المشتقه ، يأخذ المراجع بعين الإعتبارات فحص العقود ونطاق العمليات المرتبطه بها لفهم شروط هذه العقود . قراءة هذه العقود ربما يتضمن تحديد الملامح غير العادية مثل وجود مشتقات جزئية قد تزيد بشكل جوهرى من مخاطر وتعقيدات العمليات ، الأمر الذى ينعكس على أعمال المحاسبة والإفصاح عن المشتقات .

(٣) إستخدام الإجراءات التحليلية . يوفر المعيار رقم (٥٦) – الإجراءات التحليلية – إرشادات إستخدام الإجراءات التحليلية فى مراحل تخطيط أعمال المراجعة . كما أنه يتم إستخدام الإجراءات التحليلية بفعالية كإختبار أساسى للحصول على أدلة الإثبات بشأن مزاعم معينه تتعلق بعمليات المشتقات .

(٤) إستخدام المصادقات . يتم المصادقه على عمليات المشتقات مع الأطراف المقابله كما هى فى تاريخ الميزانية . ويناقش المعيار رقم (٦٧) – المصادقات – العلاقة بين إجراءات المصادقات وتقدير خطر المراجعة ، وتقييم مطالبات الإستقصاءات ، إنجاز الإجراءات البديله ، وتقييم نتائج المصادقات . توجد إرشادات تتعلق بنطاق وتوقيت إجراءات المصادقات فى المعايير أرقام ٣٦ (المعاينة الإحصائية) ، ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، ٤٥ (الشامل فى معايير المراجعة) .

(٥) إعادة فحص مخاطر الإئتمان المتعلقه بالأطراف المقابلة ، وتكوين الإحتياطيات المناسبة إذا كانت الظروف المحيطه تتطلب ذلك .

(٦) مراجعة القيم العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى . يوفر المعيار رقم (٥٧) إرشادات تتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية . كما أنه يناقش كيفية حصول المراجع على تفهما لكيفية وضع الإدارة لهذه التقديرات ، مع التركيز على العوامل الرئيسية والإفتراضات المستخدمه فى وضع هذه التقديرات . كما يناقش المعيار أيضاً كيفية إستعراض المراجع وإختباره لآلية الإدارة فى وضع التقديرات . وقد يرى المراجع أهمية تضمين المنشأة خبراء متخصصين فى تقدير القيمة العادلة ، أو فى النماذج المستخدمه فى تقييم القيمة العادلة للمشتقات . ويوفر المعيار رقم (٧٣) الإرشادات اللازمه لذلك . ويطبق المعيار عندما يستخدم المراجع عمل الخبير كدليل إثبات – على إنجاز الإختبارات الأساسيه لتقييم المزاعم أو التأكيدات الجوهرية للقوائم المالية .

(٧) إهتمام المراجعين بقضايا العرض والإفصاح عن المشتقات . نظراً للطبيعة المتطورة لإعداد التقارير المالية والإفصاح عن المشتقات ، بالإضافه إلى الإهتمام الكبير من قبل مستخدمى القوائم المالية ، فإنه يتعين على المراجعين التركيز والإهتمام الملائم بقضايا العرض والإفصاح . وتتضمن هذه القضايا مايلى :

- التطبيق السليم لمحاسبة التحوط وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة ، وأية إرشادات أخرى .

- الإفصاح الملائم عن السياسات المحاسبية المتبعه .
- ملائمة الإفصاح عن المعلومات التى تطلبتها وتوسعت فيها الإصدارات المتتاليه للمعايير المحاسبية .
- الإفصاحات الإضافيه التفصيليه التى تتطلبها هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية ، وأرسلت بها إلى الشركات المسجلة ، وبيان آثارها على المركز المالى ونتائج الأعمال وحالة السيولة .

ثالثاً - إختبار مستوى خطر المراجعة

يؤثر التعامل فى الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط فى تقدير مستوى خطر المراجعة . وذلك بسبب تعرض المنشآت التى تتعامل فى المشتقات لمجموعه من المخاطر المتلازمه معها ، مما يعرض هذه المنشآت خسائر مالية كبيرة . وأيضاً تنطوى المشتقات على معالجة محاسبية مستحدثه لازال الفكر المحاسبى والممارسة العمليه يشهد نقاشاً وجدلاً مستمراً بشأنها (تتابع صدور معايير المحاسبة عن المشتقات أرقام ٥٢ ، ٨٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٣٣) . بالإضافة إلى تزايد إحتمالات حدوث الأخطاء أو المخالفات المقصودة أو غير المقصودة نتيجة التعامل فى أنشطة المشتقات .

يعتبر تقدير مستوى خطر المراجعة الذى يمكن أن يقبله المراجع أساساً لضبط هذا الخطر . ومن ناحية أخرى هامه ، فإن تقدير مستوى خطر المراجعة ، يعتبر قرار إقتصادياً يتطلب تحليل التكلفة والعائد (٢ ،١٦١) فالعوائد المحتمله من قبول مستوى خطر مرتفع تكون وفورات فى تكلفة عملية المراجعة نتيجة القيام بإختبارات أقل ، وأيضاً من الزيادة المحتمله فى أتعاب عملية المراجعة نتيجة قبول عملاء جدد . أما التكاليف المحتملة لقبول مستوى خطر مرتفع فإنها تتمثل فى الجزاءات القانونية المحتمل أن تتعرض لها المنشآت المسئوله عن عملية المراجعة ، وأيضاً الإنخفاض فى شهرة هذه المنشأة .

تصنيف مستوى خطر المراجعة

تشير الدراسة الحاليه إلى أهمية تعيين مستويات لخطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، من حيث درجتها لتحديد ما إذا كان خطر المراجعة يصنف خطراً عادياً أم خطراً غير عادى ، ذلك لأن مدخل المراجع سختلف بإختلاف مستوى خطر المراجعة .

توجد المخاطرة العادية فى جميع أعمال المراجعة . ويمكن الإستدلال على وجود مستوى الخطر العادى للمراجعة من خلال مجموعة من المؤشرات (Millichamp 1984, p.165) تتضمن مايلى :

- أن تظهر الخبرة السابقة للمراجع بعمليات منشأة العميل وجود مستوى عادى من المخاطرة .
- سلامة تصميم وتشغيل النظام المحاسبى ووجود نظام قوى للرقابة الداخلية .
- أن المنشأة لاتعانى من مشاكل تمويلية معينه .
- إستقرار منشأة العميل وعدم خضوعها للتغيرات أو التقلبات الفجائيه .
- إرتباط أعضاء مجلس الإدارة بالمنشأة وعملياتها بشكل فعال ، مع ممارسة أعمال الرقابة والإدارة بشكل فعال .
- وجود إنسجام وتوافق متبادل بين الإدارة والعاملين فى منشأة عميل المراجعة .

على الجانب المقابل المخاطر غير العادية توجد فى بعض أعمال المراجعة بسبب ظروف خاصة بالمنشأة محل المراجعة . ويحدد Millichamp أيضاً بعض المؤشرات التى تدل على وجود مستوى الخطر غير العادى تتضمن مايلى :

- أن تظهر الخبرة السابقه للمراجع بعمليات منشأة العميل وجود مستوى غير عادى من المخاطرة .
- وجود رافعه مالية كبيره .
- أن المنشأة تعانى مشكلات فى السيولة .
- وجود ضعف فى أدوات الرقابة الداخلية .
- وجود تغيير فى الإجراءات والسياسات المحاسبية .

- ضعف الإدارة فى منشأة العميل .
- وجود إستثمارات جديدة بمبالغ كبيره فى إحدى الصفقات أو العمليات .
- وجود مشكلات فى الجرد وتقييم الأصول وتحديد الإلتزامات بسبب طبيعة نشاط العميل .
- الدوران السريع فى أفراد الإدارة العليا .

ويصنف (Hayes et al., 1999, p.475) خطر المراجعة خطراً غير عاديا إذا كانت الأقسام التى تتعامل فى الأدوات المشتقه لا تتوفر بها رقابة داخلية فعاله (كما هو الحال فى تعامل بنك بيزنجز فى إنجلترا فى عمليات المشتقات عام ١٩٩٥) . وأيضاً يمكن أن يكون خطر المراجعة عاليا إذا كانت عمليات المشتقات تتم فى بيئة غير مؤيده مستندياً وتعتمد على تبادل البيانات إلكترونياً .

كيفية إختبار مستوى خطر المراجعة

يتطلب إختبار مستوى خطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات عند تحديد أهداف مراجعة هذه الأنشطة ، قيام المراجع بجمع المعلومات الكافية بشأن طبيعة ونطاق إستخدام المنشأة لأنشطة المشتقات ، أيضاً تقدير إحتمال حدوث أخطاء أو مخالفات جوهرية فى عمليات المشتقات وتحديد مناطق حدوثها ، بالإضافه إلى تعيين مؤشرات المخاطر غير العادية لمراجعة أنشطة المشتقات . ونعرض فيمايلى للخطوات الثلاث السابقه عند إختبار مستوى خطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات بإيجاز مناسب .

(١) حصول المراجع على المعلومات الكافيه بشأن طبيعة ونطاق إستخدام أنشطة المشتقات .

يبين معيار المراجعة رقم ٢٢ (التخطيط والإشراف) الإهتمامات والإجراءات التى يتضمنها تخطيط أعمال مراجعة القوائم المالية ، وتتضمن إعداد برنامج المراجعة والتعرف على نشاط منشأة العميل . ويقر هذا المعيار بإختلاف طبيعة وتوقيت ونطاق تخطيط أعمال المراجعة بإختلاف حجم وتعقد أعمال منشأة العميل ، وأيضاً خبرة المراجع ومعرفته بالمنشأة محل المراجعة . والتساؤل الرئيسى هنا هو

كيفية حصول المراجع على المعلومات الكافية بشأن طبيعة ونطاق إستخدام المنشأة لأنشطة المشتقات نظراً لأهميتها عند تخطيط المراجعة (مستوى الخطر) ، وأيضاً عند تنفيذ إجراءات المراجعة . أحد مصادر المعلومات التى يمكن أن يستعين بها المراجع هو التعامل الماضى للمنشأة فى أنشطة المشتقات . إلا أن هذا المصدر قد لايعول عليه فى حالة حداثة تعامل ودخول المنشأة أسواق المشتقات . تتضمن المصادر الأخرى المتاحه أمام المراجع فحص وإستعراض محاضر جلسات الإدارة أو لجنة المراجعة أو لجنة التمويل . أيضاً الإستعانة بتقارير وظيفة المراجعة الداخلية الخاصه بالإدارات ذات الصله بأنشطة المشتقات مثل الخزينة والتمويل . بالإضافه إلى قيام المراجع بفحص حسابات الإستثمارات العادية للمنشأة والعقود الفعليه . وأخيراً فإن القوائم المالية الفترية قد تضيف مصدر للمعلومات المتعلقه بأنشطة المشتقات .

(٢) تقدير إحتمالات حدوث الأخطاء الجوهريه فى عمليات المشتقات وتحديد مواطن حدوثها .

يفترض المراجعون أن تقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة فى منشأة عميل المراجعة تعد مفيده فى تقدير إحتمال حدوث الأخطاء (Wallace & Kreutz, 1995, p.459) . تزداد إحتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية فى عمليات المشتقات مع تعدد الأخطار المصاحبه لهذه العمليات نظراً للطبيعة الخاصة لعمليات المشتقات ، وبالتالى يزداد خطر المراجعة . فالمشتقات المالية من الأنشطة التى تتم خارج الميزانية ، حيث لاتعبر المبالغ النقدية – إن وجدت – عن حقيقة عمليات المشتقات ، كما أن المخاطر / المنافع المتوقعه عادة ما تكون أكبر من القيم المثبته فى الميزانية بكثير . بالإضافه إلى ذلك تتسم الطبيعة الخاصه للمشتقات بأنها عرضه للتقلبات فى قيمتها السوقية مقارنة بالأدوات المالية الأخرى ، بجانب التعقيد المرتبط بإستخدامها . أيضاً الخطر الناجم عن نطاق العلاقة الإقتصادية بين إستخدامات المنشأة للمشتقات وبين الأصول والإلتزامات الأخرى داخل وخارج الميزانية (AICPA, The Financial Instrument Task Force of The Accounting Standards Committee Report, 1994, p.5) .

تتعدد المناطق المحتمل أن تحدث بها أخطاء جوهرية داخل نطاق عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المناطق مدى شرعية عقود المشتقات ، المراكز والأوضاع المالية المترتبه على الدخول فى عمليات (المشتقات ، تقديرات القيمة العادلة للعقود ، معايير تصنيف أنشطة المشتقات ، بالإضافه إلى إحتمالات حدوث الأخطاء الناتجه عن عدم إكتمال العرض والإفصاح بالشكل الذى لايعطى صورة صادقه وواقعيه عن أنشطة المشتقات ، وما لذلك من أثر على مستخدمى التقارير المحاسبية خاصة المستثمرين (عطية ، ١٩٩٨ ، ص١١١) .

(٣) تعيين مؤشرات مستوى الخطر غير العادى لمراجعة أنشطة المشتقات

يرى الباحث أن خطر مراجعة أنشطة المشتقات ينبغى تصنيفه وتقديره عند مستوى المخاطر غير العادية فى ظل تعدد مناطق عمليات المشتقات المحتمل حدوث أخطاء جوهرية بها ، وزيادة إحتمالات حدوث تلك الأخطاء بدرجه كبيرة ، وفيمايلى بعض مؤشرات مستوى الخطر غير العادى لمراجعة أنشطة المشتقات .

- إستخدام المشتقات بدون وجود خبرات ملائمه من داخل المنشأة ، أو إعتماد الخبرة التنظيمية لعمليات المشتقات على شخص واحد مسئول .
- عدم وجود ترخيص واضح بالتعامل فى المشتقات من السلطة المختصه وحدود هذا التعامل .
- الإخفاق فى الفصل السليم بين مهام تنفيذ عمليات المشتقات ، ووظائف المحاسبة عنها والمراجعة الداخلية لهذه العمليات .
- عدم توافر المعلومات الملائمة لتحقيق مراقبة فعاله على عمليات المشتقات .
- التقلبات المرتفعه فى معدلات الفائدة ، أسعار الصرف الأجنبى ، والعوامل الأخرى التى تؤثر على قيم المشتقات .
- إستخدام أشكال معقده من المشتقات مثل الخيارات الجزئية ، أو أيه شروط تعاقديه معقدة .
- الدخول فى عمليات مشتقات كبيره فى وقت واحد .
- عدم التأكد بشأن الإستقرار المالى للطرف المقابل .

- تركيز خطر الإئتمان فى يد طرف واحد مقابل .
- التعامل فى أسواق مشتقات ضعيفه .

وبشكل عام تصنيف خطر مراجعة المشتقات عند مستوى المخاطر غير العادية ، يتطلب من المراجع القيام بإجراءات إضافيه مع الأخذ فى الإعتبار أهميه أن تكون هذه الإجراءات أكثر قابلية للإعتماد فى إكتشاف التحريفات والمخالفات فى عمليات المشتقات .

٧-٣-٣ تقييم نتائج إختبارات المراجعة

ينبغى على المراجع – نتيجة لإختبار عمليات المشتقات – أن يقوم بتقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل . ويوفر المعيار رقم ٨٢ (إعتبارات الغش فى القوائم المالية)[٣] الإرشادات الملائمة بشأن تقييم نتائج إختبارات المراجعة . وبشكل أكثر تفصيلاً ، فإن الفقرة ١٤ من المعيار رقم ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) ، الفقرة ٩ ، من المعيار رقم ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، توضحان أنه يتعين على المراجع أن يقوم بتقييم معقولية التقديرات فى علاقتها بالقوائم المالية ككل .

إرتباطاً بماسبق ، تشير الدراسة الحاليه إلى أن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ، يجب أن تأخذ إهتماماً خاصا من المراجع عند تقييم نتائج المراجعة بسبب تزايد إحتمالات الغش والمخالفات فى القوائم المالية المتضمنة لأنشطة المشتقات فى ظل ماسبق عرضه من خصائص لعمليات المشتقات ، بالإضافه إلى المخاطر الملازمة للتعامل فى هذه العمليات .

٨. خلاصة البحث ونتائجه

يمثل صدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط) حدثاً تطورياً هاماً فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات . ولقد ارتأت الدراسة الحالية أنه بصدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ يواجه المراجعون تحديات مساعدة عملاءهم فى تنفيذ المعيار ، وأيضاً تحسين كفاءة مراجعة عمليات

المشتقات فى ظل الإهتمامات والآثار المتوقعة لهذا المعيار . ولهذا كان من الأهمية ألا تتوقف جهود الباحثين عند الاستثمارات المالية التقليدية ، إنما ينبغى توجيه قدر كاف منها إلى الأدوات المالية المستحدثة . وأهمية تفعيل دور المراجعين عند التحقق من مصداقية القوائم المالية المتضمنة لعمليات المشتقات ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى . وعلى ذلك كان الهدف الرئيسى للدراسة الحالية هو محاولة تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات فى ظل الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ولقد انتهى البحث إلى النتائج العامه التالية :

أولاً – المشتقات المالية أدوات مالية معقدة تشتق قيمتها من واحد أو أكثر من الأصول الأساسية ، أو المؤشرات المالية . أما التحوط ، فإنه يعنى الحماية من (تغطية) الخسارة ، أو اعتباره أداة لتعديل أو تسوية الخطر بدلاً من تقليله . وعلى ذلك تعتبر أنشطة التحوط إستراتيجية دفاعية لتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق إيجاد العلاقة المتوازنة بين الخسائر والمكاسب على مراكز معينه (الأصول ، الإلتزامات ، العمليات المتوقعة) .

ثانياً – ينبغى أن يكون المراجع متفهما ومدركا لأهم خصائص المشتقات ، وأيضاً للمخاطر الملازمه للتعامل فيها . تتسم الأدوات المالية المشتقة بمجموعه من السمات والخصائص تسبب صعوبات ومشاكل للمراجعين ، وتجعل من الصعب تفهمها من جانب مستخدمى التقارير المالية . تتضمن الغموض والتعقيد فى عمليات المشتقات ، سيولة أسواق المشتقات فى بعض الحالات ، وعدم وضوح القواعد المحاسبية والضريبية ، بالإضافه إلى خاصيه هامه أخرى وهى إعتبار أنشطة المشتقات إحدى صور العمليات خارج الميزانية . أيضاً تتضمن المخاطر الملازمه للتعامل فى أنشطة المشتقات مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر القانونية ، ومخاطر الرقابة . ورغم أن هذه المخاطر هى نفسها الملازمة لأغلب الأدوات المالية شيوعاً ، إلا أن

عمليات المشتقات ذات ملامح وخصائص معينه تجعل قيمة المشتقات أكثر تقلباً من الأدوات الأخرى .

ثالثاً – تتمثل الإنعكاسات المحاسبية للأدوات المشتقة وأنشطة التحوط فى عدد من المشاكل المحاسبية ، والتى تسبب صعوبات كبيرة للمراجعين عند التحقق من سلامة التأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المشاكل الاعتراف بالمشتقات المستخدمه لأغراض التحوط ، خاصة وأن معظمها أدوات مشتقة وليست أساسيه ، كما أن العديد منها يقوم على أحداث إحتمالية . أيضاً إختيار أسس تقييم الأدوات المشتقة ، وكيفية إنعكاس أرباح وخسائر المشتقات فى قائمة الدخل . بالإضافه إلى كيفية الإفصاح عن عمليات المشتقات داخل القوائم المالية أو خارجها . المعلومات المتعلقه بالأدوات المشتقة وأنشطة التحوط تصنف ضمن المعلومات الرخوية التى يمكن أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية وأمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى . الأمر الذى يلقى عبئاً كبيراً على المراجعين .

رابعاً – يجب أن تتوافر خاصية القابلية للتحقق فى المعلومات المحاسبية لعمليات المشتقات ، قبل أن تخضع لفحص المراجع . وتتطلب هذه الخاصية إستيفاء شرط الإثبات بالدليل . وحيث أن هذه المعلومات تصنف فى أغلبها معلومات رخوية ، فإنه يتعين على المراجع تحديد أنواع الإختبارات الملائمة لعمليات المشتقات ، والتى تساعده فى الحصول على الأدلة والقرائن المتعلقة بصدق القوائم المالية المتضمنة عمليات المشتقات ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى .

خامساً – سلسلة معايير المحاسبة المالية التى صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، والتى تمثل الممارسات المحاسبية السابقة والتى تعتمد إلى حد كبير على المعيار المحاسبى رقم ٥٢ (ترجمة العملات الأجنبية) ، والمعيار المحاسبى رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) ، قد تعاملت مع

أنشطة المشتقات باعتبارها من الأنشطة خارج الميزانية ، الأمر الذى قد تتعرض معه المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات لمخاطر عدم الإفصاح عن قيم عمليات المشتقات ، وأيضاً التعرض لمخاطر ضعف الرقابة على هذه العمليات ، وفى النهاية تزداد مخاطر المراجعة . وعلى ذلك فإن الممارسات المحاسبية السابقه على صدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ قد زادت من صعوبات مراجعة عمليات المشتقات نظراً لغموض وتعقيد المعالجات المحاسبية وعدم وضوحها ، نقص الارشادات الملائمة ، عدم الإتساق الداخلى ، بالإضافة إلى صعوبة تعريف وتحديد ما يعتبر تحوطاً . ولقد ابرز ذلك حاجه المهنة إلى تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن المشتقات ، وإلى تحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات .

سادساً – يضع المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط) نموذجاً جديداً للمحاسبة عن المشتقات مستنداً إلى ثلاثة مبادئ أساسيه :

(١) تمثل المشتقات أصولاً أو إلتزامات يجب الإعتراف بقيمتها العادلة فى الميزانية .

(٢) لاتمثل مكاسب أو خسائر المشتقات أصولاً أو إلتزامات ، وبالتالى ينبغى عدم التقرير عنها فى الميزانية كأرصدة مؤجلة .

(٣) ينبغى توفير محاسبة تحوط معينة ، وذلك فقط بالنسبه للعمليات التى تستوفى معايير معينه ، والتى تتطلب أن يكون التغير فى القيمة العادلة للأداة المشتقه فعالاً بدرجة كبير فى مقابلة التغير فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للعنصر محل التحوط .

سابعاً – يختلف النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ بشكل جوهرى عن الممارسات المحاسبية السابقه . فالمعيار رقم ١٣٣ يوفر متطلبات المحاسبة والتقرير عن الأدوات والمشتقات باعتبارها أنشطة داخل الميزانية . أيضاً أحد المتطلبات

والشروط الجديده فى المعيار ١٣٣ هو أن يتم تعيين كيفية تقييم الفعالية بشكل محدد فيمايتعلق بقياس علاقات الإرتباط/ الفعالية بين الأدوات المالية المشتقه والمخاطر المالية . ولقد أوردت الدراسة تفصيلاً لهذه الإختلافات .

ثامناً - توصلت الدراسة إلى تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) متضمنة تحسين المحاسبة والإفصاح عن أنشطة المشتقات وتوفير الإرشادات الملائمه لتقليل غموض وتعقيد المعالجات المحاسبية وعدم الوضوح . ذلك لأن النموذج الجديد قد تطلب التقرير عن القيمة العادلة للمشتقات المالية كأصول أو إلتزامات فى الميزانية (اعتبارها أنشطة داخل الميزانية) ، ويتيح ذلك للمستثمرين والمراجعين التحقق بشكل أفضل من تقويم آثار التعامل فى المشتقات المالية . أيضاً النموذج الجديد يمكن أن يساعد المراجعين فى التأكد من أن عقود المشتقات المصنفه كتحوطات ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط . وذلك أن النموذج الجديد يتعامل مع القضايا المتعلقه بالمشتقات والتحوط بشكل أكثر إتساقاً . أيضاً يعزز النموذج الجديد القابلية للمقارنه بين القوائم المالية المتضمنه عمليات المشتقات مما يدعم دور المراجع عند إعداد تقرير مراجعة هذه القوائم . وذلك لأن النموذج يتطلب التقرير عن جميع الأدوات المشتقة المحدده كتحوطات بالقيمة العادله خلافا للممارسات المحاسبية السابقه التى تبنت التكلفة بالنسبه لبعض الأدوات ، والقيمة العادله للبعض الآخر ، بالإضافه إلى ماسبق مساهمات النموذج الجديد فى تعزيز فرض الرقابة المحاسبية على إستخدام المشتقات ، وفى تحسين تحقيق أهداف مراجعة القوائم المالية المتضمنة أنشطة المشتقات .

تاسعاً - أوضحت الدراسة الحالية أنه على الرغم من تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه ، فإنه يعانى صعوبات فى قياس القيمة العادلة بالنسبة لكثير من الأدوات المشتقه ،

وجود مشاكل فى تحديد الأدوات المالية التى تعتبر مشتقات من غير الواردة فى المعيار ، بالإضافه إلى مشاكل تقدير فعالية التحوط . ويرتبط بذلك أهمية تطوير إطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه إختبارات عمليات المشتقات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه لنموذج المحاسبة عن الأدوات المشتقه (المعيار ١٣٣) ، وذلك بغرض تفعيل عملية المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

عاشراً – انتهت الدراسة إلى تطوير إطار موسع مقترح لإختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . ولقد اعتمد تطوير الإطار المقترح على أهمية تعيين الدور الإجتماعى والإقتصادى لوظيفة المراجعة نظراً للنتائج والآثار المترتبه على الإستثمار فى عمليات المشتقات . أيضاً أهمية تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات إرتباطاً بالمفهوم الواسع للمراجعة ، متضمنه أهدافاً مالية وإجتماعية وإقتصادية . ذلك بالإضافة إلى تعيين أنواع الإختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وقد تم تعيين أنواع هذه الإختبارات فى ضوء معيارين أساسيين :

أولهما : إهتمامات ومتطلبات المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ ومخاطر التعامل فى المشتقات المالية . ولقد ارتبط بهذا المعيار الإختبارات المستحدثه التى تقترحها الدراسة وهى إختبارات التحوط ، وإختبار ملائمة إدارة الخطر .

ثانيهما : متطلبات أداء عملية مراجعة المشتقات ذاتها . ويرتبط بهذا المعيار ثلاثة إختبارات تتضمنها الدراسة الحالية هى إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة على المشتقات ، الإختبارات الأساسية للمشتقات ، بالإضافه إلى إختبار مستوى خطر المراجعة .

ولأغراض مساعدة المراجعين أوضحت الدراسة آلية القيام بهذه الإختبارات من أجل الوفاء بأهداف مراجعة عمليات المشتقات بشكل أفضل . كما أوضحت الدراسة أنه ينبغى على المراجع – نتيجة لإختبارات عمليات المشتقات – تقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل مستخدماً الإرشادات التى توفرها معايير المراجعة .

هوامش البحث

١ - تتضمن أدبيات التمويل والإستثمار مايلى على سبيل المثال :

- Fabozzi, F., France Modigiliani, 1996 .

(1) Bullen G., Johnson, L. Todd, and Kern, Victoria, 1994. Hedge Accounting : Is defferal the only option ?. Journal of Accountancy, (January) .

(2) Bodnar, G.M., Hayt, G.S., Marston, R.C., Smithson, C.W., 1995. The Wharton survey of derivatives usage by U.S. non-financial Firms. Financial Management, 24 (2), pp. 104-114 .

(3) The Institute of International Finance Inc., 1994. A Preliminary Framework for Public Disclosure of Derivatives and Related Credit Exposures . (August).

٢ - لمزيد من التفاصيل : "المستقبليات تدق أبواب البورصة" الأهرام الإقتصادى ، ملحق البورصة ، العدد ١٤١ (٢٣/١/٢٠٠٠) تحقيقات البورصة ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

٣ - الغش أو التلاعب أكثر خطورة من الأخطاء لأنه يتضمن تحريف أو سهو مقصود للمبالغ ، أو تحريف مقصود فى الإفصاح - ويبوب الغش فى قسمين رئيسيين هما الغش أو التلاعب فى التقارير المالية والغش فى العمليات . لمزيد من التفصيل أنظر :

- د. السيد أحمد السقا ، (١٩٩٧) . المراجعة الداخلية : الجوانب المالية والتشغيلية الإصدار (١٢) ، الجمعية السعودية للمحاسبة - الرياض ، ص ص ٥٢٩-٥٣١ .

- SAS - 82 (Consideration of Fraud in a financial statement Audit .

مراجع البحث

أولاً- المراجع العربية

١ - د. عطية ، أحمد محمد صلاح ، ١٩٩٨ ، الأدوات المالية المشتقة : تحد جديد للمراجعين . مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق (السنة العشرون ، المجلد العشرون) ، العدد الأول (يناير) ، ص ص ٩٣-١٣٢ .

٢ - د. رضوان ، عباس ، ١٩٨٠ . أخطار المراجعة وكيفيه التحكم فيها . المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، جامعة المنصورة ، ص١٦١ .

٣ - البنك المركزى المصرى ، ١٩٩٥/٩٤ . أدوات التعامل الحديثة فى الأسواق المالية : المشتقات . المجلة الإقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الرابع ، ص ص٩٩-١٢٠ .

ثانياً- المراجع الأجنبية :

(1) AICPA, Audit Alert on Auditing derivative financial insturments . 1994. CA Magazine, V.128 (Jan / Feb. 95), p. 60 .

(2) AICPA Professional Standards :

- SAS - 22 Planning and supervision .
- SAS - 31 as amended by SAS 80 Evidental Matter .
- SAS - 47 Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit .
- SAS - 55 Consideration of the Internal Control in a Financial Statement Audit .
- SAS - 56 Analytical Procedures .
- SAS - 57 Auditing Accounting Estimates .
- SAS - 73 Using the work of Specialist .
- SAS - 82 Considering of Fraud in a financial statement audit .

(3) Committee to prepare a statement of Basic Accounting Theory.

1966. A Statement of Basic Accounting Theory (Evanston, AAA).

(4) Campbell, T.S., William A. Kracaw, 1992. Financial Risk Managment (Harper Collins College Publishers), P.223.

(5) Carmicheal, D.R., Steven B. Lilien and Martin Mellman, 1999. Accountants' Handbook, Vol. One. (N.Y : John wiley & Sons. Inc.). Chap 21.

(6) Fabozzi, Frank and Franco Modigiliani, 1996. Capital Markets. (New Jersey : prentice - Hall Inc., Upper Saddle River), P.215.

(7) Financial Accounting Standards Boord, 1990. Statement of financial accounting standards no. 105 : Disclosure of information about financial instruments with off-balance sheet risk and financial instruments with concentration of credit risk. Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT.

(8) Financial Accounting Standards Board, 1994. Statement of financial accounting standards no.119 : Disclosures about derivatives financial instruments and fair value of financial instruments. Financial Accounting Standard Board, Norwalk, CT.

(9) Financial Accounting Standards Board, 1998. Statement of financial accounting standards no.133 : Accounting for derivative Instruments and hedging activities. Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT.

(10) Flint, D., 1988. Philosophy and Principles of Auditing : An Introduction. (London : Macmillan).

(11) Francesca, Taylor, 1996. Mastering Derivatives Markets. (London : prentice-Hall).

(12) Goldberg, S.R., Tritschler, Charles A. Godwin, Joseph H., 1995. Financial Reporting for Foreign Exchange Derivatives. Accounting Horizon, Vol., 109, No.2, (June), p.12 .

(13) Guy, D.M., C. Wayne Alderman, Alan J. Winters, 1999. Auditing. 5th ed., (N.Y : Harcourt Brace & Company) .

(14) Herz, Robert H., Baskar H., Stephen B., 1999 . Derivatives and Hedge Accounting . As cited in Carmicheal, D.R et al., Accountants' Handbook, Vol. one . (N.Y. John wiley & Sons Inc.,) Chap 21 .

(15) Hayes, R., Arnold Schilder, Philip Wallage, 1999. Principles of Auditing : An International Prespective . (New york : McGraw - Hill) .

(16) Lee, Tom, 1993 . Corporate Audit Theory. (London, Chapman & Hall), p.31.

(17) Matto, Mehray, 1997 .Structured Derivatives . (London : Pitman Publishing), p. 5 .

(18) Mautz, R.K., Hussein A. Sharaf, 1961. The Philosophy of Auditing . (Evanston, AAA), pp. 43-44 .

(19) Millichamp, A. H., 1984 . Auditing. (UK : DP publishing) , p.105 .

(20) Pany, Kurt, O. Ray Whittington, 1997. Auditing. (Chicago : Irwin), p.660 .

(21) Santomero, Anthony, 1998. The Revolution in Risk Management. As Cited in Mastering Finance. Financial Times Managmenet. (London, Pitman Publishing), pp.298 - 304 .

(22) The Committe of Sponsoring of the Treadway Commission (COSO), 1992. Internal Control : Integrated Framework . (September) .

(23) The Financial Instrument Task Force of the Accounting Standards Executive Committee, 1994. Derivatives : Current Accounting and Auditing Literature. (N.Y : AICPA) .

(24) Todd, Johnson L., Swierninga, Robert J., 1996. Derivatives, hedging and comprehenive income. Accounting Horizon. Vol. 10, (Dec.), pp.109-122 .

(25) U.S General Office, 1994 . Financial Derivatives : Actions Needed to protect the financial system (GAO / GGD - 94 - 133, (May) .

(26) Wallace, W.A., 1985. The Economic Role of the Audit in Free Regulated Markets. Auditing Mongroph 1, (London, Macmillan), p.119 .

(27) Watts, P. L., Zimmerman, J. L., 1979. Auditors and the determination of Accounting standards. Working paper No. 78-06, University of Rochester, (March) .

(28) Willson, A. C., Ronald H. Rasch, 1998. New Accounting for Derivatives and Hedging Activities. CPA Journal, V.68, No.10, (Oct.,), pp.22-27 .

(29) Willson, Arlette C., Robert Smith, 1997. Proposed Accounting for Derivatives : Does it Adress the concerns of Current Accounting, Accounting Horizon, Vol.11, No.31, (September), pp. 69-78 .

(30) Winograd, Barry N., Robert H. Herz, 1995. Derivatives : What's an Auditor to Do ?, Journal of Accountancy, (June). pp. 75-80 .